جامعة غرداية – الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر اكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية

الشعبة: علوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد وتسيير المؤسسات

بعنوان:

دور الهياكل الداعمة للاستثمار في دعم المقاولاتية في الجزائر

دراسة حالة بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بغرداية

إعداد الطالب:

صالح ضاوي

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2019/09/18

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
مصطفى طويطي	أستاذ محاضر "أ"	جامعة غرداية	رئيسا
محمد زوزي	أستاذ محاضر "أ"	جامعة غرداية	مشرفا ومقررا
فاتح أولاد الهدار	أستاذ مساعد "أ"	جامعة غرداية	مناقشا

السنة الجامعية 2019/2018

جامعة غرداية – الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر اكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية

الشعبة: علوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد وتسيير المؤسسات

بعنوان:

دور الهياكل الداعمة للاستثمار في دعم المقاولاتية في الجزائر

دراسة حالة بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بغرداية

إعداد الطالب:

صالح ضاوي

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2019/09/18

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
مصطفى طويطي	أستاذ محاضر "أ"	جامعة غرداية	رئيسا
محمد زوزي	أستاذ محاضر "أ"	جامعة غرداية	مشرفا ومقررا
فاتح أولاد الهدار	أستاذ مساعد "أ"	جامعة غرداية	مناقشا

السنة الجامعية 2019/2018

الإهداء

إلى روح أمي و ابي رحمة الله عليهما وجعل الجنة مثواهما.

إلى رفيقة الدرب زوجتي الغالية " أمينة...أم محمد ".

إلى القلب ونبضه نفيسة و فاطمة الزهراء و محمد رازي و إيناس .

الى كل أحبابي بأرض الرباط غزة هاشم دون استثناء

و كل الزملاء والرفقاء الذين جمعتني بهم الدراسة و العمل بغرداية

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة عملي هذا

صالح ضاوي

شكر و عرفان

الحمد و الشكر لله عز وجل الذي وفقني لإتمام هذا العمل.

التوجه بالشكر إلى كل من علمني من بداية مشواري في الدراسة.

اتقدم بالشكر خاص الى الأستاذ المشرف **الدكتور محمد زوزي** على توجيهاته الهادفة و نصائحه القيمة .

كما أخص بالشكر **الاستاذ جمال بن صغير** مدير الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع غرداية و طاقمه على حسن الاستقبال و المساعدة.

كما لا يفوتني ان اتوجه بالشكر الى كل زملائي الذين وقفوا بجانبي دون استثناء واخص بالذكر **يوسف قويدري، و مهدي يعقوب ، وعبد الحميد مولاي...**

و الشكر موصول إلى كل من قدم يد المساعدة من قريب أو بعيد و لو بكلمة طيبة.

... صالح ضاوي

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور الهياكل الداعمة للاستثمار في دعم المقاولاتية، حيث كان اسقاط الجانب التطبيقي على الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع غرداية، واعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي في جمع المعطيات والبيانات المتعلقة بالظاهرة موضوع البحث، ولتحقيق هذا الهدف استعملنا منهج دراسة الحالة بجمع اكبر قدر ممكن من المعطيات و البيانات الاحصائية الخاصة بنشاط المؤسسة محل الدراسة لمدة خمس سنوات ممتدة بين 2014 و 2018 والقيام بتحليلها ومقارنتها واسقاطها على المحيط الاقتصادي و الاجتماعي لنصل في الأخير الى نتيجة أن الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع غرداية لها دور فعال في خلق و تمويل ودعم المشاريع، والتي تمثل أحد الركائز الأساسية في دعم المقاولاتية.

الكلمات المفتاحية: هياكل دعم الاستثمار ، المقاولاتية، المقاول.

Summary :

This study aimed to identify the investment supporting structures role in supporting entrepreneurship, the study was applied on The National Youth Employment Agency (ANSEJ) – Ghardaia Branch, in this study we relied on the descriptive approach in collecting data and inputs related to the phenomenon in question, and to achieve that we used a case study approach through collecting as much inputs and statistical data about the activity of the institution under study for a period of five years from 2014 to 2018 and to analyze, compare and drop it on the economic and social environment in order to reach the study's summary that The National Youth Employment Agency (ANSEJ) – Ghardaia Branch has an active role in creating, financing, and supporting projects, and that it represents one of the basic pillars of entrepreneurship support.

Key words: investment support structures, entrepreneurship, and entrepreneur.

الفهرس

الإهداء III
شكر وعرفان V
الملخص VI
الفهرس IVI
قائمة الجداول IX
قائمة الأشكال X
قائمة الملاحق XI
المقدمة ..... أ.ب.ج

الفصل الأول: الهياكل الداعمة للاستثمار و المقاولاتية

تمهيد 02
المبحث الأول: الوكالات والصناديق الداعمة للاستثمار..... 03
المطلب الأول: الوكالات الداعمة للاستثمار 03
المطلب الثاني: الصناديق الداعمة للاستثمار 08
المبحث الثاني: مفاهيم حول المقاولاتية 12
المطلب الأول: ماهية المقاولاتية 12
المطلب الثاني: ماهية المقاول 14
المطلب الثالث: مراحل إنشاء المشاريع الصغيرة ودورها 18
المبحث الثالث: الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع..... 22
المطلب الأول: الدراسات السابقة التي تناولت هياكل دعم الاستثمار 22
المطلب الثاني: الدراسات السابقة التي تناولت المقاولاتية 25
المطلب الثالث: مقارنة الدراسات السابقة بالدراسة الحالية 28
الخلاصة 30

الفصل الثاني: دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب – فرع غرداية

تمهيد: 32
المبحث الأول: تقديم المؤسسة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)..... 33
المطلب الأول: تعريف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ، وشروط الاستفادة من خدماتها 33
المطلب الثاني :الهيكل التنظيمي للوكالة ومهامها 36
المطلب الثالث: مسار إنشاء و صيغ التمويل مؤسسة مصغرة 40
المبحث الثاني :عرض ومناقشة النتائج المتواصل إليها 45
المطلب الأول :المشاريع الممولة وعدد مناصب الشغل المستحدثة حسب القطاعات 45
المطلب الثاني: المشاريع الممولة وعدد مناصب الشغل المستحدثة حسب البلديات 46
المطلب الثالث: حصيلة نشاط وكالة غرداية و صيغ التمويل وللقرض الإضافي 47

الخلاصة 51
الخاتمة 52
قائمة المراجع 55
الملاحق 59

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم (01)	**يبين نمطي التمويل داخل ANGEM**	05
الجدول رقم (02)	**يبين مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة**	28
الجدول رقم (03)	**يبين المستوى الأول لتمويل الثلاثي**	42
الجدول رقم (04)	**يبين المستوى الثاني لتمويل الثلاثي**	42
الجدول رقم (05)	**يبين المستوى الأول لتمويل الثنائي**	42
الجدول رقم (06)	**يبين المستوى الثاني لتمويل الثناثي**	43
الجدول رقم (07)	**يبين التمويل الذاتي**	43
الجدول رقم (08)	**يبين توزيع المشاريع الممولة حسب القطاعات خلال الفترة 2014–2018**	45
الجدول رقم (09)	**يبين توزيع المشاريع الممولة حسب البلديات خلال الفترة 2014–2018**	46
الجدول رقم (10)	**يبين حصيلة نشاطات وكالة غرداية خلال الفترة (2014–2018)**	47
الجدول رقم (11)	**يبين أهم الأرقام الخاصة بعدد الملفات المودعة بين سنتي (2018–2017)**	48
الجدول رقم (12)	**يبين صيغ التمويل من طرف وكالة غرداية**	49
الجدول رقم (13)	**يبين القرض الاضافي طرف وكالة غرداية**	49
الجدول رقم (14)	**يبين المستوى الدراسي للمستفيدين من الوكالة غرداية**	50
الجدول رقم (15)	**يبين تكوين أصحاب المشاريع في كيفية التسيير لسنة 2017**	50

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم (01)	يوضح الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب –فرع غرداية–	37

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
الملحق رقم (01)	استمارة التسجيل	60
الملحق رقم (02)	دفتر الشروط (Cahier des charges)	64

مقدمة

توطئة:

تزايد مؤخرا الاهتمام بالمقاولة وإنشاء المشروعات، وهذا نظرا للأهمية المتنامية التي تدرها على اقتصاديات البلدان، في مختلف الجوانب، حتى على المستوى الاجتماعي من ناحية إمكانية توفير مناصب الشغل. لكن بالرغم من ذلك تبقى نسبة اقبال الشاب الجزائري على العمل الخاص ضئيلة بالمقارنة مع البلدان الأخرى، خاصة فئة خريجي الجامعات والمعاهد حيث نجد معظمهم يتوجه للبحث عن وظائف مستقرة أكثر من ميلهم لإنشاء أعمالهم الخاصة بالرغم من أن نسبة البطالة في تزايد من ناحية وتزايد عدد الخريجين كل سنة مما لا يمكن من إيجاد مناصب شغل للجميع ؛ والسؤال الذي نود الإجابة عليه من خلال دراستنا هذه هو تفسير سبب عزوف الشباب عن العمل الخاص، هل يرجع لعدم امتلاكهم لثقافة المقاولاتية أو قلة وعيهم بوجود آليات مساعدة ومرافقة بإمكانها إعانتهم في بداية دورة حياة مشاريعهم.

أ- الإشكالية:

من أجل دعم وترقية المقاولاتية في الجزائر قامت هذه الأخيرة بتطبيق جملة من الاصلاحات واستحداث مجموعة من الهياكل المتخصصة والداعمة في هذا المجال بغية تهيئة المناخ الملائم لنشاط المقاولين ومشاريعهم، مما يساهم في توسيع النسيج المؤسساتي وتخفيض معدلات البطالة، ومن هذا المنطلق يتم طرح إشكالية بحثنا التالية:

ما هو واقع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من المساهمة في إنشاء وتوسعة المقاولاتية لدى الشباب في ولاية غرداية؟

وللإحاطة بالموضوع تم طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- هل فعلا الدعم المقدم من طرف الوكالة (و و د ت ش) للمقاولاتية كافٍ لتوسيع نشاطها وتطويره؟
- هل كل المشاريع المقدمة إلى الوكالة محل الدراسة تحظى بالقبول؟
- هل المشاريع المقدمة للوكالة محل لدراسة تتسم بالتجديد والحداثة؟
- ما واقع المقاولاتية في الجزائر؟ وما طبيعة المقاولين الجزائريين؟

ب- الفرضيات:

لغرض الإجابة على الاشكالية والأسئلة الفرعية نعتمد في دراستنا على الفرضيات التالية:

- الإصلاحات الاقتصادية والتشريعية التي تبنتها الجزائر ساهمت بخلق واستحداث عدة هيئات وأجهزة، والتي من شأنها تدعيم المقاولاتية وتقديم التمويل للشباب حاملي المشاريع من أجل دعم الاستثمار وتقليص البطالة؛
- تقوم الوكالة بتدعيم ومرافقة المشاريع المقاولاتية التي تمولها؛
- تمكنت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من دمج الشباب البطال في الحياة المهنية من خلال تأطير عمليات تمويل المشاريع الابداعية (غير النمطية) والمساهمة في استحداث مناصب عمل؛

د- أهمية البحث:

يمكن حصر أهمية البحث في النقاط التالية:

1- الأهمية العلمية:

- أنه من الموضوعات المهمة في ميدان الاقتصاد إذ يتناول عدة مفاهيم مهمة منها : دعم الاستثمار ، والمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و المقاولاتية.

2- الأهمية العملية:

- إن موضوع المقاولاتية وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يشغل حيز اهتمام كبير من طرف الباحثين، كون المقاولاتية صارت هي الأداة المثلى لدفع عجلة التنمية الاقتصادية ؛
- موضوع هياكل دعم الاستثمار يتناول واحد من أهم الاستراتيجيات المتبعة لمحاربة ظاهرة البطالة في الجزائر؛

ذ- اهداف البحث:

نهدف من خلال بحثنا هذا إلى:

- إبراز أهمية ما قامت به الدولة الجزائرية من الإجراءات التحفيزية من خلال هياكل دعم الاستثمار في تمويل و تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها المحرك الأساسي لعجلة النشاط ؛
- تسليط الضوء على ما تقدمه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من اجل التوجه نحو المقاولاتية ،

ر- حدود البحث:

تتمثل فيمايلي:

أ- الحدود الموضوعية: اقتصرت الدراسة على دراسة العلاقة بين المتغيرين التاليين: هياكل دعم الاستثمار و المقاولاتية.

ج- الحدود المكانية: أنجزت دراسة الحالة بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع غرداية لاهتمامها بفئة الشباب التي تتراوح أعمارهم ما بين 18 و35 سنة.

د- الحدود الزمنية: أنجزت دراسة الحالة لهذا البحث خلال الفترة الزمنية 2014- 2018 لما شهدته هذه الفترة من تغيرات اقتصادية واجتماعية.

ز- منهج البحث:

قصد الإجابة عن الإشكالية المطروحة في هذا البحث، وكذا اختبار فراضياتها المتبناة، تم استخدام المنهج الوصفي: فبالنسبة للأسلوب النظري تم للاستدلال على مضامين الدراسات والأبحاث المتعلقة بالحقلين المعرفين لهذا الموضوع (الهياكل الداعمة للاستثمار و المقاولاتية) بغرض استنباط المفاهيم والأسس المكونة للإطار النظري لموضوع هذا البحث، بالإضافة إلى استخدامنا " منهج دراسة حالة " بعرض وتحليل ومناقشة المعطيات الاحصائية

والنتائج من خلال الاحصائيات و المعطيات المتحصل عليها من نشاط الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع غرداية (المؤسسة محل الدراسة) .

س– صعوبة البحث

- تعذر الحصول على بعض المعطيات و البيانات الخاصة من المؤسسة موضوع دراسة الحالة لعدم وجودها؛

ش– هيكل (خطة) البحث:

تم تقسيم هذا البحث إلى فصلين كما يلي:

الفصل الأول متعلق بالإطار النظري ويشمل **الهياكل الداعمة للاستثمار و المقاولاتية** ويتضمن ثلاث مباحث، المبحث الأول متعلق الوكالات والصناديق الداعمة للاستثمار ويشتمل على المطلب الأول مفهوم التكوين المهني الوكالات الداعمة للاستثمار ، المطلب الثاني الصناديق الداعمة للاستثمار ،أما المبحث الثاني فقد خصصناه للمتغير التابع في هذا المبحث ألا وهو المقاولاتية ، ابتداء من المطلب الأول ماهية المقاولاتية، المطلب الثاني ماهية المقاول ، المطلب الثالث مراحل إنشاء المشاريع الصغيرة ودورها.

وفي المبحث الثالث تم التطرق فيه إلى بعض الدراسات السابقة التي تناولت الهياكل الداعمة للاستثمار و المقاولاتية وذلك من خلال المطلب الأول الدراسات السابقة التي تناولت هياكل دعم الاستثمار ، المطلب الثاني الدراسات السابقة التي تناولت المقاولاتية ، وفي المطلب الثالث مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة.

أما الفصل الثاني فقد خصص للدراسة الميدانية (دراسة حالة) محاولين بذلك إسقاط الدراسة النظرية على الواقع العملي بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب – فرع غرداية ، حيث شمل هذا الفصل على مبحثين ؛ ففي المبحث الأول تقديم المؤسسة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ويتشمل المطلب الأول تعريف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع غرداية ، وشروط الاستفادة من خدماتها ، المطلب الثاني الهيكل التنظيمي للوكالة ومهامها، المطلب الثالث مسار إنشاء و صيغ التمويل مؤسسة مصغرة. أما المبحث الثاني عرض ومناقشة النتائج المتواصل إليها بالدراسة الميدانية وشمل المطالب التالية؛ المطلب الأول المشاريع الممولة وعدد مناصب الشغل المستحدثة حسب القطاعات والمطلب الثاني المشاريع الممولة وعدد مناصب الشغل المستحدثة حسب البلديات والمطلب الثالث حصيلة نشاط وكالة غرداية ، والخلاصة والخاتمة.

الفصل الأول

الهياكل الداعمة للاستثمار و المقاولاتية

تمهيد:

في ظل التحولات الاقتصادية و المتغيرات العالمية اتجهت الجزائر إلى التغيير التدريجي للسياسة الاقتصادية بالاعتماد على قوى السوق، مما زاد الاهتمام بالمشاريع الخاصة و كان نتيجة لذلك بروز المقاولاتية التي تلعب دورا مهما في مجال تنويع الهيكل الصناعي ، خاصة بعد ما آلت إليه المؤسسات الكبيرة التي كانت تعد قاعدة التنمية الاقتصادية، و هذا بعد أن كان دور المبادرات الفردية مغيبا لفترة طويلة، و في هذا الإطار قامت السلطات العمومية في الجزائر باتخاذ جملة من الإجراءات لدعم هذه المشاريع سواء في الجوانب المالية و التشريعية و التنظيمية، كما قامت بعدة مبادرات هدفت إلى تشجيع الشباب و صغار المستثمرين للتوجه نحو القطب الاستثماري الجديد (المقاولاتية) بإنشاء هياكل تدعم هذا التوجه و تأهيله في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي، و وفقا لهذا التوجه يأتي بحثنا هذا لتسلط الضوء على أحد هذه الهياكل الداعمة لإنشاء و متابعة و تمويل مشاريع الشباب و هي الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب محاولين بذلك تقييم الدور الذي تلعبه هذه الوكالة في تشغيل الشباب و رعاية مشاريعهم.

ومن خلال فصلنا هذا سوف نتطرق إلى المباحث التالية:

المبحث الأول : الوكالات والصناديق الداعمة للاستثمار.

المبحث الثاني : مفاهيم حول المقاولاتية.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع.

المبحث الأول: الوكالات والصناديق الداعمة للاستثمار

لقد نزايد دور وأهمية هذا النوع من الهياكل مع تزايد أهمية المشاريع الاستثمارية في تنمية وتطوير الاقتصاديات، وخاصة في مجال حل مشكلة البطالة وخلق فرص عمل جديدة، لهذا السبب كان لابد من وجود جهات داعمة ومساندة لهذه المشاريع فنيا وماليا وإداريا وتقنيا لتمكينها من التجسيد على أرض الواقع.

المطلب الأول: الوكالات الداعمة للاستثمار

سعت الجزائر منذ التحول إلى نظام اقتصاد السوق، إلى بسط سياستها الاقتصادية نحو تحقيق كل المنافذ لجلب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية الرامية إلى ترقية وتطوير الاستثمار وخلق مناصب الشغل، ومن أجل الوصول إلى هذه الأهداف وضعت السلطات العمومية حيز التطبيق عدة آليات تنظيمية من جهة، وتحفيزات مالية و جبائية من جهة أخرى، بغية الرقي بالاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المستدامة، ومن ضمن هذه الآليات نذكر:

الفرع الأول: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM

يعتبر القرض المصغر بمثابة أداة لمحاربة الهشاشة حيث سمح لفئة الأشخاص المحرومين من تحسين ظروف معيشتهم، و هذا من خلال استحداث أنشطتهم الخاصة التي تمكنهم من الحصول على المداخيل.

ظهر القرض المصغر لأول مرة في الجزائر سنة 1999 إلا انه لم يعرف – في صيغته السابقة– النجاح الذي كانت تتوخاه السلطات العمومية منه، بسبب ضعف عملية المرافقة أثناء مراحل إنضاج المشاريع و متابعة انجازها. وقد تبين ذلك خلال الملتقى الدولي الذي نظم في ديسمبر 2002 حول موضوع " تجربة القرض المصغر في الجزائر "، وبناء على التوصيات المقدمة خلال هذا التجمع، الذي ضم عددا معتبرا من الخبراء في مجال التمويل المصغر ، تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 المعدل[1].

❖ **الوكالة و مهامها:**

تشكل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر أداة لتجسيد سياسة الحكومة فيما يخص محاربة الفقر و الهشاشة و تتمثل مهامها الأساسية في[2]:

- تسيير الجهاز القرض المصغر وفق التشريع و التنظيم المعمول بهما؛
- دعم و نصح و مرافقة المستفيدين من القرض المصغر في تنفيذ أنشطتهم؛
- منح سلف بدون فوائد؛
- إبلاغ المستفيدين، ذوي المشاريع المؤهلة للجهاز، بمختلف المساعدات التي تمنح لهم؛

[1] – الجريدة الرسمية، **المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 29 ذي القعدة عام 1424 هـ الموافق لـ 22 يناير 2004، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانونها الأستسي**، العدد 06، الصادرة بتاريخ 3 ذو الحجة 1424 هـ/25 يناير 2004، الجزائر، ص 08.

[2] – نفسه.

• ضمان متابعة الأنشطة ا لتي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربط هؤلاء المستفيدين بالوكالة بالإضافة إلى مساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات و الهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم.

وبهذه الصفة، تكلف الوكالة على وجه أخص، بما يلي:

• تشكيل قاعدة المعطيات حول الأنشطة و الأشخاص المستفيدون من الجهاز،

• نصح و دعم المستفيدين من جهاز القرض المصغر في عملية التركيب المالي و رصد القروض،

• تكوين علاقات دائمة مع البنوك و المؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتنفيذ خطة التمويل و متابعة انجاز المشاريع و استغلالها و المشاركة في تحصيل الديون غير المسددة في آجالها.

• إبرام اتفاقيات مع كل هيئة و مؤسسة أو منظمة هدفها القيام بأنشطة إعلامية و تحسيسية و كذا مرافقة المستفيدين من القرض المصغر في إطار تنفيذ أنشطتهم، و ذلك لحساب الوكالة.

❖ **الشبكة العملية:**

إن الوكالة ممثلة على المستوى المحلي من خلال 49 وكالة ولائية موزعة عبر كافة أرجاء الوطن منها وكالتين (02) بالجزائر العاصمة كما أن هذه الشبكة مدعمة بخلايا مرافقة متواجدة على مستوى الدوائر.

❖ **الفوائد و المساعدات الممنوحة للمستفيدين من القرض المصغر[1]:**

• تضمن الوكالة الدعم و النصح و المساعدة التقنية فضلا عن مرافقة مجانية للمقاولين أثناء تنفيذ أنشطتهم؛

• تمنح قرض بنكي بدون فوائد.

• يمكن منح سلفة بدون فوائد قدرها 29 %:من الكلفة الإجمالية في نمط التمويل الثلاثي

• تمنح الوكالة سلفة بدون فوائد لشراء المواد الأولية مقدرة ب 100% من الكلفة الإجمالية للمشروع و التي لا يمكن أن تفوق مئة ألف دينار جزائري 000 100 دج ، وقد تصل قيمة هذه السلفة إلى 000 250 دج على مستوى ولايات الجنوب.

• تمنح فترة سماح تقدر بثلاثة سنوات لتسديد القرض البنكي.

❖ **صيغ التمويل:**

أما فيما يخص صيغ التمويل تشرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في إطار جهاز القرض المصغر على تسيير صيغتين للتمويل انطلاقا من سلفة صغيرة بدون فوائد تمنحها الوكالة و التي لا تجاوز 100.000دج، وقد تصل إلى 250.000 دج على مستوى ولايات الجنوب، إلى قروض معتبرة لا تجاوز 1.000.000دج موجهة لخلق نشاطات و التي تستدعي تركيبا ماليا مع إحدى البنوك.

[1] – الجريدة الرسمية، **المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 29 ذي القعدة عام 1424 هـ الموافق لـ 22 يناير 2004، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانونها الأستسي**، العدد 06، الصادرة بتاريخ 3 ذو الحجة 1424 هـ/25 يناير 2004، الجزائر، ص ص 13-14.

تسمح كل صيغة بحكم خصوصيتها بتمويل بعض الأنشطة و جلب اهتمام فئة معينة من المجتمع الامتيازات والمساعدات الممنوحة مجانا:

- الدعم، النصح، المتابعة التقنية والمرافقة، تضمنها الوكالة في إطار إنشاء أنشطتكم ؛
- يمنح القرض البنكي بدون فوائد ؛
- في حالة ما كنتم مؤهلين، يمكنكم الاستفادة من تكوين مجاني في تسيير المؤسسات الصغيرة. بالإضافة إلى ذلك، بعد انطلاق نشاطكم، يمكنك المشاركة في الصالونات عرض / بيع التي تنظمها الوكالة بشكل دائم، في جميع أنحاء الوطن

الجدول رقم (01): يوضح نمطي التمويل داخل ANGEM

قيمة المشروع	صنف المقاول	المساهمة الشخصية	القرض البنكي	سلفة الوكالة	نسبة الفائدة
لا تتجاوز 100000دج	كل الأصناف (شراء مواد أولية)	%0	-	%100	-
لا تتجاوز 250000دج	كل الأصناف (شراء مواد أولية) على مستوى ولايات الجنوب	%0	-	%100	-
لا تتجاوز 1000000دج	-كل الأصناف	%1	%70	%29	-

المصدر: https://www.angem.dz/27/08/2019

الفرع الثاني: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI

شهدت الوكالة التي أنشأت في إطار الإصلاحات الأولى التي تم مباشرتها في الجزائر خلال التسعينيات والمكلفة بالاستثمار تطورات تهدف للتكيف مع تغيرات الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية للبلاد. خولت لهذه المؤسسة الحكومية التي كانت تدعى في الأصل وكالة ترقية و دعم و متابعة الاستثمار من 1993 إلى 2000 ثم أصبحت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار مهمة تسهيل و ترقية و اصطحاب الاستثمار[1].

لقد تجسد الانتقال من وكالة ترقية و دعم و متابعة الاستثمار إلى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في تعديلات على مستوى الإطارات المؤسساتية و التنظيمية و المتمثلة في:

- إنشاء المجلس الوطني للاستثمار، هيئة يترأسها رئيس الحكومة مكلفة باستراتيجيات و أولويات التطوير؛
- إنشاء هياكل جهوية للوكالة التي تساهم بالتشاور مع الفاعلين المحليين في التنمية الجهوية. تتمثل هذه المساهمة خاصة في توفير وسائل بشرية و مادية من أجل تسهيل و تبسيط عمل الاستثمار؛

[1]- وزارة الصناعة والمناجم، **من نحن**، 2019/8/27، http://www.andi.dz/index.php/ar/a-propos

- إرساء لجنة طعن ما بين وزارية مكلفة باستقبال شكاوي المستثمرين و الفصل فيها؛
- توضيح أدوار مختلف المتدخلين في مدرج الاستثمار؛
- مراجعة نظام التحفيز على الاستثمار؛
- تخفيض آجال الرّد للمستثمرين من 60 يوما إلى 72 ساعة؛
- إلغاء حد التمويل الذاتي المطلوب من أجل الحصول على المزايا؛
- تبسيط إجراءات الحصول على المزايا؛

تخفيف ملفات طلب المزايا.

ضمنت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بحكم خبرتها و حنكتها في مجال ترقية الاستثمار مكانة داخل شبكات دولية لوكالات ترقية الاستثمار كما تتعاون خاصة مع نظرائها الأوروبيين و العرب و الأسيويين[1]:

- الجمعية العالمية لوكالات ترقية الاستثمارات التي تشمل أكثر من 150 وكالة ترقية استثمار في العالم؛
- "أنيما"، شركات أورومتوسطية لوكالات ترقية الاستثمار لـ 12 بلد للضفة الجنوبية للبحر المتوسط بالشراكة مع وكالات فرنسية و إيطالية و إسبانية؛
- "أنيما" ، شبكة استثمار، جمعية أنشأت عقب شبكات "أنيما" و وسعت لدول أوروبية أخرى؛
- إبرام عدة عقود و اتفاقيات ثنائية مع وكالات ترقية الاستثمار تهدف لتبادل الخبرات و الممارسات الجيدة فيما يخص ترقية الاستثمار.

تعمل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من أجل تقديم خدمات وفقا للمعايير و المقاييس الدولية مع مؤسسات و هيئات دولية مختلفة مثل[2]:

- CNUCED للاستشارة و الخبرة بمناسبة فحص سياسة الاستثمار في الجزائر؛
- ONUDI لتكوين و إتقان إطارات الوكالة حول مناهج تقييم مشاريع الاستثمارات؛
- البنك العالمي من أجل تدقيق سياق إنشاء المؤسسات و اقتراحات خاصة بتدابير التحسين في إطار برنامج "القيام بالأعمال."

الفرع الثالث: الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ANDPME

تم إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05-165 المؤرخ في 24 ربيع الأول عام 1426هـ الموافق لـ 3 مايو 2005.و هي هيئة عمومية، ذات طابع إداري مزودة

[1]- وزارة الصناعة والمناجم، **من نحن، مرجع سبق ذكره.**

[2]- نفسه.

بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، تحت إشراف وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، التي ترأس مجلس التوجيه والإشراف على النحو الذي ينص عليه المرسوم التنفيذي السالف الذكر:[1]

❖ **المهام :**

هي أداة الدولة في تنفيذ السياسة الوطنية لتطوير المؤسسة الصغيرة والمتوسطة.

في هذا الصدد للوكالة مهام هي[2]:

- تنفيذ الاستراتيجية القطاعية لترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضمان متابعته.
- ترقية الخبرة والإرشاد اتجاه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تتبع ديموغرافيا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث الخلق والتوقف و وتغيير الأنشطة.
- إجراء دراسات القطاعات ونقاط حول الأوضاع الدورية
- جمع و استغلال ونشر معلومات خاصة بالمجال نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفرع الرابع: الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب ANSEJ

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، هي هيئة عمومية ،أنشئت في عام 1996، مكلفة بتشجيع ودعم والمرافقة على إنشاء المؤسسات. هذا الجهاز موجه للشباب العاطل عن العمل والبالغ من العمر من 19 إلى 40[3] والحامل لأفكار مشاريع تمكنهم من خلق مؤسسات.

يضمن الجهاز عملية المرافقة التي تمر بها مراحل خلق المؤسسة و توسيعها. يُعْنَّى الجهاز بالمشاريع التي لا تفوق تكلفتها الإجمالية 10ملايين دينار. كما أنشئ أساسا لإجراءات الدعم التالية:[4]

مساعدة و تكوين مميز للشاب صاحب المشروع ،من خلال تنضيج

المشروع و وضع مخطط العمل .

➢ **المساعدات المالية:**

- يمثل القرض على شكل هبة من 28 إلى 29بالمئة من التكلفة الإجمالية للمشروع.
- التخفيض في الضرائب البنكية .

[1]- الجريدة الرسمية، **المرسوم التنفيذي رقم 05-165 المؤرخ في 24 ربيع الأول عام 1426 هـ الموافق لـ 03 مايو 2005، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنظيمها وسيرها**، العدد 32، الصادرة بتاريخ 25 ربيع الأول 1426 هـ/04 مايو 2005، الجزائر، ص ص 28-29.

[2]- وزارة الصناعة والمناجم، **من نحن، مرجع سبق ذكره**.

[3]- المادة 2 من المرسوم التنفيذي قم 15-156 المؤرخ في 28 شعبان عام 1436 هـ/ لـ16 يونيو سنة 2015 يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 03-290 المؤرخ في 09 رجب عام 1424هـ/ لـ 06 سبتمبر 2003 الذي يحدد شروط الاعانة المقدمة للشباب ذوي المشاريع ومستواها، الجريدة الرسمية، العدد 33، الصادرة بتاريخ 15 رمضان عام 1436 هـ / 28 يونيو 2015، الجزائر، ص 10.

[4]- الجريدة الرسمية، **المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1417 هـ الموافق لـ 08 سبتمبر سنة 1996، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي**، العدد 52، الصادرة بتاريخ 27 ربيع الثاني 1417هـ / لـ 11 سبتمبر 1996، الجزائر، ص 28.

➢ **المساعدة في الحصول على التمويل**

البنك (70٪ من التكلفة الإجمالية للمشروع) من خلال إجراء مبسط من لجنة الانتقاء و التصديق و تمويل المشاريع و الضمان على القروض ،وهذا من خلال صندوق الضمان المشترك أخطار /قروض.

➢ **يقدم الجهاز صيغتين في التمويل:**[1]

- مختلطة : المساهمة الشخصية + تمويل الوكالة
- الثلاثي : المساهمة الشخصية +تمويل الوكالة + تمويل البنك حسب الصيغة التالية:

-المساهمة الشخصية : 1-2٪ من التكلفة الإجمالية للمشروع؛

-الوكالة :من 28-29بالمئة من التكلفة الإجمالية للمشروع ،قرض على شكل هبة,

-البنك : 70٪ من التكلفة الإجمالية للمشروع.

-المزايا الضريبية (إعفاءات ضريبة القيمة المضافة وتخفيض التعريفات الجمركية قيد الإنشاء والإعفاء الضريبي أثناء مرحلة الاستغلال)؛ للمؤسسات أثناء مرحلة تركيب المشروع و بعد خلق المؤسسة.

تتواجد الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في كامل التراب الوطني عبر مجموعة من الفروع، والملحقات التي تتوفر على كل المعطيات.

المطلب الثاني: الصناديق الداعمة للاستثمار

تساهم صناديق الاستثمار السيادية في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة عن طريق تحليل آليات تحفيز ودعم الاستثمار بواسطة الصندوق الوطني للاستثمارات والصناديق الولائية للاستثمار، بهدف دراسة شروط وآليات تمويل الاستثمارات ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر عن طريق هذه الصناديق

الفرع الأول: الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC

منذ تاريخ إنشاءه سنة 1994 حسب المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 26 محرم 1415هـ الموافق لـ 06 جويلية 1994 المتضمّن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (الجريدة الرسمية رقم 44 الصادرة في 07 جويلية 1994) كمؤسسة عمومية للضمان الاجتماعي (تحت وصاية وزارة العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي) تعمل على "تخفيف" الآثار الاجتماعية المتعاقبة الناجمة عن تسريح العمال الأجراء في القطاع الاقتصادي وفقا لمخطط التعديل الهيكلي ، عرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (ص.و.ت.ب) في مساره عّدة مراحل مخصصّة للتكفل بالمهام الجديدة المخوّلة من طرف السلطات العمومية.

➢ **تعويض البطالة:**

ابتداء من سنة 1994 ، شرع الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (ص.و.ت.ب) في تطبيق نظام تعويض البطالة لفائدة العمال الأجراء الذين فقدوا مناصب شغلهم بصفة لا إرادية و لأسباب اقتصادية

[1]- الجريدة الرسمية، **المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1417 هـ الموافق لـ 08 سبتمبر سنة 1996، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي**، العدد 52، الصادرة بتاريخ 27 ربيع الثاني 1417هـ / لـ 11 سبتمبر 1996، الجزائر، ص ص 17-19.

من مهن الصندوق الأولى ، دفع تعويض البطالة الذي استفاد منه لغاية أواخر سنة 2006:

- اكثر من 189.830 عاملا مسرحًا من مجموع 201.505 مسجّلاً، أي بنسبة استيفاء 94 بالمائة
- يناهز عدد المستفيدين الذين تّم توقيف تعويضاتهم جراء عودتهم إلى العمل بعقود محدّدة المدّة أو بقاءهم بالمؤسّسات المؤهلة للتصفية 5.275 مستفيدًا
- أكبر موجة تسجيل في نظام التأمين عن البطالة تّمت في الفترة الممتدّة بين سنتي 1996 و1999 التي سايرت تنفيذ إجراءات مخطط التعديل الهيكلي ، عند ذاك ، بدء منحنى الانتساب في التقلص

➢ الإجراءات الاحتياطية:

انطلاقا من سنة 1998 إلى غاية سنة 2004 ، قام الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (ص و ت ب) بتنفيذ إجراءات احتياطية بإعادة إدماج البطالين المستفيدين عن طريق المرافقة في البحث عن الشغل والمساعدة على العمل الحرّ تحت رعاية مستخدمين تّم توظيفهم و تكوينهم خصيصا ليصبحوا مستشارين– منشطين على مستوى مراكز مزودة بتجهيزات و معّدات مخصصّة لهذا الشأن ، بهذا تمّ تسجيل النتائج الآتية

- اكثر من 11.583 بطّالا تّم تكوينهم من طرف المستشارتين – المنشطين في مجال تقنيات البحث عن الشغل
- اكثر من 2.311 بطالا تمت مرافقتهم في إحداث مؤسّساتهم المصّغرة
- اكثر من 12.780 بطّالا تابعوا منذ سنة 1998 تكوينات لاكتساب معارف جديدة تؤهلهم لإعادة الإدماج في حياتهم المهنية
- منذ سنة 2004 ، و بتقلّص عدد المسجّلين في نظام التأمين عن البطالة ، تّم تسطير التكوين بإعادة التأهيل لصالح البطالين ذوي المشاريع و المؤسّسات المدمجة في إجراءات ترقية التشغيل

➢ دعم أحداث النشاطات من طرف البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين خمسة و ثلاثين (35) و خمسين (50) سنة[1]:

في إطار مخطط دعم التنمية الاقتصادية و تطبيق برنامج رئيس الجمهورية، الخاص بمحاربة البطالة و عدم الاستقرار، عكف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، انطلاقا من سنة 2004 أولويا، على تنفيذ جهاز دعم إحداث النشاط لفائدة البطالين ذوي المشاريع لبالغين ما بين خمسة و ثلاثين (35) و خمسين(50) سنة، لغاية شهر جوان 2010

➢ جهاز دعم إحداث و توسيع النشاطات لصالح البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين ثلاثين (30) و خمسين (50) سنة

[1] – الجريدة الرسمية، **المرسوم الرئاسي رقم 03 – 514 المؤرخ في 06 ذي القعدة عام 1424 الموافق ل 30 ديسمبر سنة 2003 المتمم و المعدل بموجب المرسوم الرئاسي رقم 10 – 156 المؤرخ في 07 رجب 1431 الموافق ل 20 جوان 2010 المتعلق بدعم إحداث النشاطات و توسيعها من طرف البطالين ذوي المشاويع البالغين ما بين ثلاثين (30) و خمسين (50) سنة، العدد 39، صادرة بتاريخ 10 رجب عام 1431 هـ /23 يونيو سنة 2010**، ص 08.

ابتداء من سنة 2010، سمحت الإجراءات الجديدة المتخذة لفائدة الفئة الاجتماعية التي يتراوح عمرها ما بين ثلاثين (30) و خمسين (50) سنة الالتحاق بالجهاز، بمزايا متعددة منها مبلغ الاستثمار الإجمالي الذي أصبح في حدود عشرة (10) ملايين دج بعدما كان لا يتعدى خمسة (05) ملايين دج و كذا إمكانية توسيع إمكانات إنتاج السلع و الخدمات لذوي المشاريع الناشطين

الفرع الثاني: صندوق ضمان القروض الاستثمار CGCI

أنشأ الصندوق الوطني لضمان قروض الاستثمار بمبادرة السلطات العمومية لدعم وخلق وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بتسهيل حصولها على القروض (المرسوم الرئاسي رقم 04-134 المؤرخ في 29 صفر عام 1425 هـ الموافق لـ 19 أفريل 2004 يتضمن القانون الساسي لصندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1].

يتكون رأس المال الصندوق من رأسمال اجتماعي قيمته 30 مليار جزائري وخاضع للاكتتاب بمبلغ 20 مليار دينار جزائري، يسير 60% منه من طرف الخزينة العمومية و 40% من طرف البنوك.

من جهة أخرى يسمح لكل البنوك ومؤسسات القرض بالمساهمة في رأس مال الصندوق (المادة 8 من المرسوم الرئاسي) ويساهم في رسملتها العمومية وإدماج ضمانها في ضمان الدولة بموجب قانون المالية 2009 في تعزيز ضماناتها وتجعل الصندوق من أهم الهيئات.

❖ **مهام الصندوق[2]:**

من أهداف الصندوق تقديم ضمانات للبنوك ومؤسسات القرض لتعويض القروض البنكية التي تقدمها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتمويل كا استثماراتها للإنتاج والخدمات الرامية إلى خل، وتوسيع أو تحديد أجهزة الشركة وهذا في حالة العجز عن تسديد الديون.

وتم تحديد القيمة القصوى للقرض الخاضع للضمان بـ500 مليون دينار جزائري. وتحديد قيمة الضمان بـ250 مليون دينار أي ما قيمته 80% من المبلغ المضمون.

بالنسبة للقروض الممنوحة لتمويل مشاريع الاستثمار فقد حددت بـ60% إذا ما تعلق الأمر بمؤسسة في حالة تطوير (توسيع أو تحديد أجهزتها) المادة 13 من المرسوم الرئاسي رقم 04-134 المؤرخ في 19 أفريل 2004.

أما قيمة المنحة التي تصب في حساب الصندوق لتغطية الأخطار فقد حددت بـ0.5% من قيمة الخطر الذي سيحدثه ما تبقى من القرض غير المسدد تدفع أجزاء على مدار مدة القرض أو سنويا (المادة 14 و15 و16 من المرسوم الرئاسي السالف الذكر).

[1] – الجريدة الرسمية، العدد 27، الصادرة بتاريخ 08 ربيع الأول عام 1425 هـ/ 28 أبريل سنة 2004، ص 30.

[2] – محمد قوجيل، **دراسة وتحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، الجزائر، 2016/2015، ص ص 172-173.

الفرع الثالث: صندوق ضمان القروض للمؤسسات FGAR

أنشئ FGAR بموجب المرسوم التنفيذي رقم 373/02 المؤرخ في 06 رمضان 1423 الموافق ل 11 نوفمبر 2002، يتضمن إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد قانونه الأساسي[1]، انطلق في النشاط بصورة رسمية في 14 مار 2004 ، حيث يهدف FGAR إلى تسهيل الحصول على القروض المتوسطة الأجل التي تدخل في تركيب المالي للاستثمارات المجدية، وذلك من خلال منح الضمان للمؤسسات التي تفتقر للضمانات العينية اللازمة التي تشترطه البنوك، تتراوح نسبة الضمان ما بين 10% و 80% من القرض البنكي تحدد النسبة المتعلقة بكل ملف حسب تكلفة القروض ودرجة المخاطرة، والمبلغ الأدنى للضمان يساوي 4 ملايين دينار والمبلغ الأقصى يساوي 25 مليون دج[2].

[1]- الجريدة الرسمية، العدد 74، الصادرة بتاريخ 8 رمضان عام 1423 هـ الموافق لـ 13 نوفمبر سنة 2002، ص 13.

[2]- تومية وراس، **تقييم التمويل المهيكل من طرف الدولة في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر اكاديمي (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتسير والعلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، الجزائر، 2015/2014، ص 10.

المبحث الثاني: مفاهيم حول المقاولاتية

في ظل نظام الاقتصادي العالمي أصبح موضوع المقاولاتية من أهم المواضيع التي أثارت نقاش وجدال الباحثين عبر مختلف الأزمنة، وسعت من خلال ذلك الدول إلى تشجيع خلق المشاريع الصغيرة لتطوير اقتصادها وهذا بالضرورة يؤدي إلى رفع كفاءات ومهارات الأفراد.

فمن خلال هذا المبحث نهدف إلى التعريف ببعض المفاهيم الأساسية المتعلقة بالمقاولاتية وذلك من خلال المطالب التي يتم ذكرها في الآتي:

المطلب الأول: ماهية المقاولاتية

رغم تعدد التعاريف لمفهوم المقاولة في حقب مختلفة ومن باحث إلى آخر ،تبقى مصدر أهتمام الدول ومجموعة معينة من المجتمعات التي تملك القدرة على الأبداع والخلق والتجديد، ففي سنة 1948 وهي نفس السنة التي أنشئ فيها مركز بحوث تاريخ المقاولة بجامعة هارفارد عرفها جون ستيوارت ميل بأنها مثل تسجيل أي شركة خاصة والتي تشمل أصحاب القرار، متخذي المخاطر والأفراد الذين يأملون في تحقيق الثراء من خلال إدارة أقل الموارد لإنشاء مؤسسات أعمال جديدة. لذا ومن أجل توضيح مفهوم المقاولة أخذنا بعض التعاريف والتي سنتطرق إليها فيما يلي:

الفرع الأول: تعريف المقاولاتية

يرجع مفهوم المقاولاتية للاقتصادي النمساوي جوزيف شومبيتر، الذي عرف سنة 1950 المقاول بأنه هو ذلك الشخص الذي لديه الإرادة والقدرة لتحويل فكرة جديدة أو اختراع جديد إلى ابتكار ناجح.[1]

– المقاولاتية هي: "اكتشاف الفراد أو المنظمات لفرص الأعمال المتاحة واستغلالها"[2].

– المقاولاتية هي: "سلسلة من المراحل يتم فيها اكتشاف فرص لخلق سلع وخدمات مستقبلية، يتم تقييمها واستغلالها"، ويقصد بالفرص هنا أوضاع سوقية أو منتجات جديدة، خدمات، مواد أولية أو طرق تنظيمية تقوم باستغلالها وبيعها بسعر أعلى من تكلفة إنتاجها[3].

– المقاولاتية هي: "أنها السيرورة التي تهدف إلى إنتاج منتج جديد ذو قيمة وذلك بإعطاء الوقت والجهد اللازمين، مع تحمل المخاطر الناجمة عن ذلك بمختلف أنواعها (مالية، نفسية، اجتماعية)، وبمقابل ذلك يتم الحصول على إشباع ماد معين"[4]

---

[1] – عامر خربوطلي، **ريادة الأعمال وإدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة**، الجامعة الافتراضية السورية، سوريا، 2018، ص 5.

[2] – صورية بن فرحات، **دور المهارات المقاولاتية في تفعيل التوجه المقاولاتي لدى الشاب**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، الجزائر، 2015/2014، ص 03.

[3] – نفسه

[4] – حمزة لفقير، **روح المقاولة وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2017/2016، ص 24.

ومما سبق يمكن أن نعرف المقاولاتية بأنها: اكتشاف للفرص المتاحة واقتناصها من خلال تقديم منتج جديد أو خدمة أو سوق جديد أو أفكار جديدة من أجل الحصول على إشباع مادي.

الفرع الثاني: خصائص المقاولاتية

تملك المقاولاتية أهمية في الأداء الاقتصادي ومن المفيد تحديد العلاقة الفارقة بينهما، لأن كل من الأعمال الصغيرة والمقاولاتية تخدم مختلف الوظائف الاقتصادية وتؤمن فرصا مختلفة، وعموما فإن هناك ثلاث خصائص تشكل علامة فارقة بين المقاولة من جهة والأعمال الصغيرة من جهة أخرى، تتمثل في الآتي[1]:

- الإبداع: يرتكز نجاح المقاولات على الإبداع مثل منتج جديد، طريقة جديدة في تقديم المنتج أو الخدمة، أو التسويق أو التوزيع .أما المنظمات الصغيرة فتؤسس وتقدم المنتج أو الخدمة وتميل إلى الإنتاج بالطريقة التي تؤسسها، وهذا لا يعني أنها لا تعمل شيئا جديدا ولكنها تميل إلى المحلية، ولا تعمل إلى التوجه نحو العالمية؛
- إمكانية النمو: المقاولات تملك قدرة قوية وإمكانية النمو، أكثر من الأعمال الصغيرة، وكذلك ترتكز على الإبداع، بينما المشروعات الصغيرة والمتوسطة قد تكون فريدة فقط من الناحية المحلية فهي في الغالب محدودة في إمكانية النمو؛
- الأهداف الاستراتيجية: إن المشروع المقاولي عادة يذهب إلى أبعد من الأعمال الصغيرة في الأهداف، حيث نراه يملك أهداف استراتيجية ترتبط بالنمو، تطوير السوق، الحصة السوقية، المركز السوقي، رغم أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تملك بعض الأهداف تكون عادة مرتبطة بالمبيعات وبعض الأهداف المالية؛

بالإضافة إلى ما سبق:

-تتسم المقاولاتية بأنها إنشاء مؤسسة غير نمطية فهي تتميز بالإبداع؛

-ارتفاع نسبة المخاطرة في المقاولاتية لأنها تأتي بالجديد، وبمعدلات عوائد مرتفعة في حالة قبول المنتج في السوق؛

-وأرباح احتكارية ناتجة عن حقوق الابتكار قبل تقليدها – مقارنة بالمؤسسة النمطية التي تطرح منتجات عادية.

-وتتميز المقاولاتية بالفردية النسبية- المبادرة -مقارنة بإنشاء المؤسسات هذه الأخيرة التي يمكن إنشاؤها مع مجموعة الشركاء. هذا ما يمكن المقاول من ممارسة التسيير بشكل مباشر ومستقل بدل الاعتماد على مجلس للإدارة، وهو ما يسمح له بتجسيد أفكاره على أرض الواقع.

الفرع الثالث: أهمية المقاولاتية

تعتبر المقاولاتية مهمة في المجتمعات لما تحدثه من آثار ايجابية تتمثل فيمايلي[2]:

⬅ إحداث التغيير والتحول؛ إذ يعتبر الإبداع من أهم الخصائص المميزة للمقاولاتية، خاصة وأن المنظمات المقاولاتية تعمل كوكيل للتغيير من خلال ممارسة الأنشطة المقاولاتية؛

---

[1]- سعد عبد الرسول محمد، **الصناعات الصغيرة كمدخل لتنمية المجتمع المحلي**، المكتب العلمي للنشر والتوزيع، مصر، 1998، ص ص 35-36.

[2]- أحمد بوعلام، **المقاولاتية ودورها في تطوير قطاع السياحة في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير والعلوم المالية والمحاسبية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، اجزائر، 2018/2017، ص 05.

- إيجاد العديد من المشروعات التي تعتبر مهمة لتطوير الاقتصاد وتنميته؛
- ايجاد فرص العمل ذات الأهمية على المدى الطويل من أجل تحقيق النمو الاقتصادي؛
- زيادة الكفاءة من خلال زيادة التنافس، إذ ان دخول منافسين جدد يحفز الآخرين للاستجابة بكفاءة وفعالية أكثر؛
- إحداث التغيير في هيكل السوق والعمل من خلال تبني الابداع التنظيمي والتكنولوجيا الحديثة؛
- احتمالية ادخال ابتكار جذري يترك أثر ايجابي في الاقتصاد بشكل كامل نتيجة البدء بإنشاء الشركات الجديدة؛
- التنوع الكبير في الجودة والنوعية؛ إذ أن المشروعات الجديدة تقدم أفكارا جديدة وإبداعا اقتصاديا؛

المطلب الثاني: ماهية المقاول

سنتطرق من خلال هذا المطلب لماهية المقاول، ودوافعه الشخصية بالإضافة إلى سمات المقاول الناجح

الفرع الأول: تعريف المقاول

لقد تطور مفهوم المقاول بدءا من القرن 17 وحتى أوائل القرن الحالي إذ بدأت المقاولاتية تأخذ بعدا اقتصاديا واجتماعيا.

فالمقاول هو الشخص الذي يجلب الموارد، والعمالة، والمواد، والأصول الأخرى بتوافق لجعل قيمتها اكبر من ذي قبل. كما وأنه الشخص الذي يكون مسرورا بتأمين الثروة للآخرين بإيجاد طرق جديدة للانتفاع من الموارد، وتقليل الفاقد، وإنتاج الوظائف للآخرين. كما **يرى بتر دركر** بأن المقاول هو الذي ينظم وينفذ الفرص[1]. ويتضمن مفهوم المقاول المستكشف في هذا القرن نوع من السلوك يشمل:[2]

1/ أخذ روح المبادرة والتحرك؛

2/ قبول المخاطر والفشل؛

3/ تنظيم وإعادة تنظيم الآلية الاقتصادية والاجتماعية؛

وعموما فالمقاول هو[3]:

1) الوكيل الذي يقوم بتوحيد وسائل الإنتاج من أجل تقديم القيمة الجديدة التي تؤهله لإعادة تأسيس موارده المالية بالإضافة إلى تحديد الأجور والفوائد والأرباح.

2) الشخص المجدد الذي يزاول التغيير في الأسواق من خلال تقديم المنتجات والخدمات بأنماط جديدة، أو لإضافة جديدة، وقد تأخذ هذه الأنماط الأشكال التالية:

- تقديم منتج جديد، أو إضافة جديدة على منتج قائم؛

[1]- فايز جمعة صالح النجار، عبد الستار محمد العلي، **الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 31.

[2]- نفسه.

[3]- المرجع السابق، ص ص 31-32.

- تقديم طريقة إنتاج جديدة؛
- المساهمة في فتح أسواق جديدة؛
- الحصول على مورد (أو موردين) جدد؛
- تأسيس مؤسسة جديدة في أحد قطاعات الأعمال؛

3) الشخص الذي يحاول سد النقص أو الثغرات في الأسواق من خلال أنشطته المختلفة، وهذه الأنشطة تعني القيام بمشروع في أسواق غير كاملة بعد، أو أسواق لا زالت متطلبات الإنتاج فيها غير متوفرة بالكامل.

4) الفرد الذي يدرك فرص السوق ويستجيب لها.

الشخص الذي يقوم بعملية تحديد وتطوير وصياغة الرؤيا الجديدة للأعمال من خلال فكرة جديدة أو فرصة جديدة أو طريقة جديدة لأداء الأعمال.

الفرع الثاني: الدوافع الشخصية للمقاول:

تتمثل الدوافع الشخصية للمقاول في[1]:

✯ **تحقيق الشخصية:** المقاول قبل أي دافع آخر يرغب في تحقيقه الرغبة والتنمية الشخصية، وأن تكون أيضا لديه رغبة في تحقيق الطموحات التي قد تكون مرتبطة بالحاجة إلى الإنجاز مع الرغبة في خلق شيء جديد أو تطبيق المعرفة المكتسبة سابقا؛

✯ **الاستقلال الشخصي:** من خلال انتقاله إلى مقاول وتحقيقه للتنمية الشخصية، يمكن فهم العديد من الحواس أولها ن يرتبط مفهوم المقاول الجيد بالشخص الذي يحدد المهام ويعتزم الاجتماع لتحقيق النتائج المتوقعة ومن بعض السمات الشخصية التي يمكن لأصحاب المشاريع الاتصاف بها ضمان استقلال الذي هو أكثر شيء مرغوب فيه بالعالم.

ثم يجب على صاحب المشروع أن يكون لديه القدرة على التصرف وفقا لأفكاره والمبادرات الخاصة، لكن هذا لا يمنعه من الهروب من الضغوط المفرطة في بعض الأحيان وهذا مشابه لتحقيق الشخصية بالنظر إلى أن ينظر إلى تغيير الوضع باعتباره هروبا من ظروف العمل القاسية للغاية؛

✯ **الدوافع الأسرية:** إن ثقل التقاليد العائلية يزن بشكل كبير على الدوافع المعلنة، حيث يمكن أن تمارس البيئة العائلية تأثيرا مزدوجا على أصحاب المشاريع الجديدة، فمن ناحية يمكن أن يشجع التقليد الشباب لأحد أفراد العائلة (عادة الأب) وذلك بإنشاء شركتة الخاصة، فهذه البيئة الأكثر ملائمة لإنشاء شركة خاصة، فهي تجمع بين صورة ايجابية عن المشاريع خاصة ومن ناحية أخرى توسيع الأعمال التجارية للعائلة في الكثير من الأحيان؛

✯ **الدوافع المالية:** ويمكن تبيانها من خلال:

[1]- أحمد بوعلام، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 7-8.

✓ **البديل عن البطالة:** لتجنب بقاء الشاب عاطل عن العمل فالمقاول يسمح له بالهروب من القيود البيئة؛

✓ **الحوافز المالية:** البحث عن الثراء الشخصي، بالرغم أنه ليس السبب الرئيسي لأصحاب المشاريع وبعيد عن همومهم وقد أظهرت الدراسات التجريبية حول هذا الموضوع أن بعض الأشخاص يكون دافعهم البحث عن راتب أعلى أو التعويض المالي، وتظهر حالة المقاول للبعض كوسيلة لتحقيق الاستقلال المالي؛

الفرع الثالث: خصائص ومميزات المقاول

لقد تم وضع هذه الصفات في مجموعات (الخصائص الشخصية ، الخصائص السلوكية ، الخصائص الإدارية) ليسهل فهمها وربطها وذلك كما يلي[1] :

أولا : الخصائص الشخصية

هناك تعدد وتنوع كبير في الجوانب الواجب نوفرها لدى المقاول الناجح ، فليس بالإمكان اقتراح صفة تسمح بالقول أنه لدى شخص ما مزايا المقاول الناجح أم لا ، ولكن هناك حد أدنى من الصفات التي ينبغي توفرها لدى الشخص صاحب الفكرة والتي يمكن حصرها فيما يلي :

1/ الطاقة والحركية : سلوك ضروري لا يمكن الاستغناء عنه لأن عملية إنشاء مؤسسة تتطلب بذل جهد معتبر وتهيئة الوقت الكافي والطاقة اللازمة لإنجاز الأعمال.

2/ القدرة على احتواء الوقت : ينبغي على صاحب الفكرة القيام بتطوير مجموعة من الأنشطة في الحاضر، والتي سوف لن يكون لها أي أثر إلا لاحقا ، فلا يمكن تصور نجاح مؤسسة دون التفكير في المستقبل وتحديد الرؤية على المدى المتوسط والطويل.

3/ القدرة على حل مختلف المشاكل: فقد تواجه المقاول عدة عقبات وهذا ما يفرض عليه محاولة حلها واللجوء في بعض الأحيان إلى أطراف أخرى ومع ذلك لا يجب نقل كل المشاكل إلى استشاري ما ، لأنه ما قد يشكل له مشكلة لا يكون كذلك بالنسبة إلى استشاري أ مساعد.

4/ تقبل الفشل: يشكل الفشل جزءا من النجاح وبالنسبة للمقاول الفشل ، الخطأ والحلم هي مصادر لاستغلال فرص جديدة ، وبالتالي تحقيق نجاحات مستقبلية.

5/ قياس المخاطر: ينبغي أن يواجه المخاطر التي تواجهه في المستقبل وأن لا يعتمد على الحظ الذي نادرا ما يتكرر فالنجاح يأتي نتيجة لجهود طويلة وعمل دائم وتقييم مستمر للنشاط.

6/ التجديد والإبداع: فلاستمرار المؤسسة يجب أن تتطور من ناحية منتجاته أو هياكله أو مخططها الاجتماعي، لهذا تنشأ ضرورة للانفتاح على التجديد والتطوير ، وهذا ما يتطلب قدرة على التحليل واستعداد للاستماع وتوفير الطاقة اللازمة للاستجابة للتوجهات الجديدة التي ستكون مفاتيح تطوير المؤسسة.

[1] – محمد علي الجودي، **نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي**، أطروحة دكتوراه علوم، غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015/2014، ص ص 24-25.

7/ الثقة بالنفس: فيها يجعل المقاول أعماله ناجحة حيث يملك شعورا متفوقا وحساسا بأنواع المشاكل المختلفة بدرجات أعلى إذ أظهرت الدراسات أن المقاولين يملكون الثقة بالنفس وقدرة على ترتيب المشاكل المختلفة وتصنيفها والتعامل معها بطريقة أفضل من الآخرين.

بالإضافة الى خصائص أخرى مثل : الاندفاع للعمل ، الالتزام ، التفاؤل ، الرغبة في الاستقلالية ،

ثانيا : الخصائص السلوكية :

يمتلك المقاول نوعين من المهارات وهي[1]:

1/ المهارات التفاعلية: وتمثل مجموعة المهارات من حيث بناء وتكوين علاقات إنسانية بين العاملين والإدارة والمشرفين على الأنشطة والعملية الإنتاجية ، والسعي لخلق بيئة عمل تفاعلية تستند الى التقدير والاحترام والمشاركة في حل المشكلات ورعاية وتنمية الابتكارات، فضلا عن تحقيق العدالة في توزيع الأعمال وتقسيم الأنشطة وإقامة قنوات اتصال متفاعلة تضمن سير العمل بروح الفريق الواحد وهذه المهارات توفر الأجواء لتحسين الإنتاجية وتطوير العمل .

2/ المهارات التكاملية: المقاولون يسعون باستمرار الى تنمية مهاراتهم التكاملية بين العاملين ، حيث تصبح المؤسسة أو المشروع وكأنه خلية عمل متكاملة وتضمن إنسانية الأعمال والفعاليات بين الوحدات والأقسام.

ثالثا: الخصائص الإدارية: تشمل على تشكيلة أو توليفة متنوعة من المهارات نذكر منها:

1/ المهارات الانسانية: تمثل المهارات الخاصة بالتعامل الانساني والتركيز على انسانية العاملين، وظروفهم الانسانية والاجتماعية وتهيئة الأجواء الخاصة بتقدير واحترام الذات، فضلا عن احترام المشاعر الانسانية والكيفية التي تتم فيها استثمار الطاقات خلال بناء بيئة عمل ترتكز على الجانب السلوكي الانساني.

2/ المهارات الفكرية: تتطلب إدارة المشروعات مجموعة المهارات الفكرية وامتلاك المعارف والجوانب العلمية والتخطيطية والرؤيا لإدارة مشروعه والقدرة على تحديد السياقات والنظم وصياغة الأهداف على أسس الرشد والعقلانية.

3/ المهارات التحليلية: وتهتم بتفسير العلاقات بين العوامل والمتغيرات المؤثرة حاليا ومستقبليا على أداء المشروع وتحليل (الأسباب وتحديد عناصر القوة والضعف الخاصة بالبيئة الداخلية للمشروع، وعناصر الفرص والتهديدات المحيطة بالمشروع في بيئته الخارجية، تحديد أثر ذلك على المركز التنافسي للمؤسسة، ...الخ).

4/ المهارات الفنية (التقنية): تتمثل في المهارات الأدائية ومعرفة طبيعة العلاقات بين المراحل الإنتاجية، والمهارات التصميمية للسلع ومعرفة كيفية أداء العديد من الأعمال الفنية؛ خاصة فيما يتعلق بتصميم المنتج وكيفية تحسين أدائه وكل ما يرتبط بالجوانب التشغيلية، ...الخ.

[1]- محمد علي الجودي، **مرجع سبق ذكره**، ص 26.

المطلب الثالث: مراحل إنشاء المشاريع الصغيرة ودورها

الفرع الأول: مراحل إنشاء المشاريع الصغيرة

وهي المراحل المطلوب اعتمادها وفق ترتيبها لضمان نجاح تلك المشاريع[1]:

1/ المرحلة الأولى: تحديد الهدف: أي الغاية التي يسعى إليها هذا المشروع، وهل تم اختيار فكرة المشروع المناسبة لك، ودى الاستعداد والرغبة في أداء هذه الفكرة، وكذلك هل لديك قدرة شخصية لإدارة المشروع من خلال الخبرات الفنية والمعلومات والمعرفة السابقة، ومهارات إدارية وسلوكية في التعامل مع الاخرين.

2/ المرحلة الثانية: دراسة جدوى مبدئية لفكرة المشروع: وهذا من خلال دراسة حاجات السوق والمشروعات المشاهة، ومراحل عمليات أنشطة المشروع، وهل يحقق فائدة لك وللمجتمع؟ هل فكرة المشروع واعدة بالنجاح؟

3/ المرحلة الثالثة: هل يتوفر التمويل المالي؟ وذلك من خلال معرفة ما لديك من قدرات مالية للقيام بالمشروع أو الاستعانة بمصادر تمويلية أخرى تساعد على نجاح فكرة المشروع؛

4/ المرحلة الرابعة: إعداد دراسة الجدوى التفصيلية: وهذا يتضمن:

أ. دراسة بيئية: هل المشروع يتوافق مع البيئة؟

ب. دراسة تسويقية: هل المشروع يسد حجم معين من الطلب على المنتج؟

ت. دراسة فنية: هل المشروع قادر على سد الفجوة على الطلب في السوق؟ وما هي الخدمات وأية أساليب تكنولوجية وفنية تستخدم؛

ث. دراسة اجتماعية: هل سيحقق المشروع عائدا اجتماعيا يعود بالنفع على المجتمع المحلي والمستهلك أو الفئة المستهدفة؛

5/ المرحلة الخامسة: إعداد برنامج زمني للمشروع ويتم ذلك من خلال مايلي:

أ. وضع خطوات وأولويات تفصيلية لأعمال وأنشطة المشروع؛

ب. إعداد الموقع وتجهيزه بالمواصفات المطلوبة؛

ت. تحديد الفترات الزمنية لإنجاز الأعمال؛

ث. تحديد تكاليف كل عمل أو نشاط؛

6/ المرحلة السادسة: التنفيذ والتجهز: وهي المرحلة التي تتعلق بالكيفية التي يتم بها إنشاء المشروع وتجهيزه وكذلك تنفيذه بالشكل المناسب للقيام بالإنتاج المطلوب. وهذا يتم كمايلي:

أ. شراء وتركيب الآلات والمعدات؛

ب. اختبارات التشغيل والإنتاج؛

[1]- عمر خريوطلي، **مرجع سبق ذكره** ، ص 34.

ت. التسويق والبيع؛

الفرع الثاني: دور الاقتصادي للمشاريع الصغيرة

يمكن اعتبار المؤسسات الصغيرة على أنها العمود الفقري لأي اقتصاد وطني، فقد بينت الإحصائيات المنشورة في الولايات المتحدة الأمريكية إن من بين 21 مليون مشروعا هنالك ما يقارب 20.5 مليون أي نسبة 98 %من تلك المشاريع يمكن اعتبارها مشروعات مقاولاتية. وتعمل هذه المشروعات في كل الحالات الاقتصادية على الرغم من أغلبها ويرتكز في تجارة التجزئة والخدمات. ومنه يمكن استعراض الدور الذي يمكن أن تقوم به المقاولاتية في تحقيق التنمية الاقتصادية والذي يتمثل فيمايلي[1]:

1/ رفع الكفاءة الإنتاجية وتعظيم الفائض الاقتصادي

تبدو المؤسسات الصناعية الكبيرة هي الأقدر على رفع الكفاءة الإنتاجية وتعظيم الفائض الاقتصادي، نظرا إلى ارتفاع إنتاجية العامل فيها بالمقارنة بالمقاولات الصغيرة والمتوسطة، ونتيجة لما تتمتع به من وفورات الحجم، فضلا عن تطبيق الأساليب الإدارية الحديثة وتنظيم العمل، وجميع المزايا التي يحققها كبر الحجم، وهي تساهم في رفع الكفاءة الإنتاجية، ومن ثم تحقيق فوائض اقتصادية كبيرة، إلا أن مثل هذا الاعتقاد غير صحيح، وذلك لأنه يتجاهل أمرا مهما وهو العلاقة بين رأس المال المستثمر للعامل والفائض الاقتصادي الذي يحققه، ومن ثم الفائض الاقتصادي الذي يتحقق للمجتمع ككل باستثمار مبلغ معين من رأس المال، ومع التسليم بان الفائض الاقتصادي الذي يحققه العامل يتزايد مع كبر حجم المؤسسة، إلا أنه إذا تم الربط بين رأس المال المستثمر والفائض الاقتصادي الذي يحققه بحسب أحجام المؤسسات المختلفة.

2/ تنويع الهيكل الصناعي

تؤدي أعمال المقاولة دورا هاما في تنويع الإنتاج وتوزعه على مختلف الفروع الصناعية، وذلك نظرا لصغر حجم نشاطها وكذلك صغر حجم رأس مالها، مما يعمل على إنشاء العديد من المقاولات التي تقوم بإنتاج تشكيلة متنوعة من السلع والخدمات، وتعمل على تلبية الحاجات الجارية للسكان خاصة بالنسبة للسلع الاستهلاكية، فضلا عن تلبية احتياجات الصناعات الكبيرة بحيث تقوم بدور الصناعات المغذية لها.

3/ تدعيم التنمية الإقليمية

تتميز المقاولات بقدرتها على الانتشار الجغرافي في المناطق الصناعية والريفية والمدن الجديدة، وذلك نظرا لإمكانية إقامتها وسهولة تكيفها مع محيط هذه المناطق، كم أنها أعمال لا تتطلب استثمارات كبيرة ولا تشترط تكوينا عاليا في العمل الإنتاجي، أو تكاليف مرتفعة في التسيير، أو تكنولوجيا عالية، لذلك فهي تعمل على تحقيق تنمية إقليمية متوازنة، والتخفيف من مشاكل الإسكان والتلوث البيئي.

[1]- محمد علي الجودي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 39-45.

4/ معالجة بعض الاختلالات الاقتصادية

تعاني الدول النامية من انخفاض معدلات الادخار والاستثمار، وتعمل أعمال المقاولة على علاج ذلك الاختلال نظرا لانخفاض تكلفة إنشائها مقارنة مع المؤسسات الكبيرة .بالإضافة إلى ذلك تساهم في علاج اختلال ميزان المدفوعات من خلال تصنيع السلع المحلية بدلا من استيرادها، وتصدير السلع الصناعية، ونظرا لاعتمادها على كثافة العمل لذلك تستغني عن استيراد التكنولوجيات العالية ذات التكاليف الباهظة.

5/ تنمية الصادرات:

إن تنمية الصادرات تعتبر بمثابة قضية لمعظم الدول النامية التي تعاني عجز كبيرا ومتزايدا في موازين مدفوعاتها وبصفة خاصة في الميزان التجاري، فقد ظل التصدير حكرا لوقت طويل على المؤسسات الكبيرة، فالاستثمارات التي كانت تقضي بإنشاء شبكات تجارية معقدة مرتبطة بحجوم كبيرة جدا من الأسواق العالمية، لم تكن تسمح حينها عمليا إلا بوجود مؤسسات كبيرة الحجم، إلا انه في الواقع الحجم الصغير والمتوسط للمؤسسات يمتلك مزايا نوعية تساعد على التصدير.

6/ زيادة الناتج المحلي:

تتضح أهمية الدور الاستراتيجي الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التطور الاقتصادي للدول المتقدمة من خلال المساهمة في تكوين الناتج المحلي وذلك من خلال عملها على توفير السلع والخدمات سواء للمستهلك النهائي أو الوسيط / مما يزيد من الدخل الوطني للدولة ، كما تحقق ارتفاعا في معدلات الإنتاجية لعوامل الإنتاج التي تستخدمها مقارنة مع العمل الوظيفي الحكومي العام ، كما أنها تمثل مناخا مناسبا للتجديد والابتكار، مما يرفع من إنتاجية العامل باستمرار، بالإضافة إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم في التخفيف من الإسراف والضياع على المستوى الوطني ، وتؤدي هذه العوامل مجتمعة إلى زيادة حجم الناتج المحلي وتنوعه، بشموله العديد من المنتجات البديلة، أو المكملة.

7/ تكوين الكوادر الفنية والإدارية:

تؤدي الصناعات الصغيرة والمتوسطة دورا مهما في تكوين رأس المال البشري، وذلك بتأمين الحصول على تدريب اقل كلفة مما تؤمنه مؤسسات التدريب الرسمية والمعاهد الفنية، حيث تتسم هذه المعاهد في الدول النامية بالندرة ونقص الإمكانات، فضلا على أنها وان وجدت فهي غالبا ما تكون محدودة الخبرة.

8/ جذب المدخرات:

إن الصناعات الصغيرة والمتوسطة قادرة على تعبئة المدخرات المحدودة لدى صغار المدخرين الذين لا يستخدمون النظام المصرفي، ولكنهم على استعداد لاستثمارها في مؤسساتهم الخاصة، حيث من المعروف ان طلب الصناعات الصغيرة والمتوسطة على رأس المال هو طلب محدود، ومن ثم فان المدخرات القليلة لدى أفراد الأسرة قد تكون كافية لإقامة مشروع من مشروعات الصناعات الصغيرة والمتوسطة، بدلا من ترك هذه الأموال عاطلة وعرضة للإنفاق الترفي أو حتى إيداعها في البنوك، وهكذا فان انخفاض حجم رأس المال اللازم لإنشاء وتشغيل هذه

الصناعات يجعلها أكثر جاذبية لصغار المدخرين، الذين لا يميلون لأنماط التوظيف التي تحرمهم من الإشراف المباشر على استثماراتهم.

الفرع الثالث: الدور الاجتماعي للمقاولاتية

بالإضافة للأدوار الاقتصادية للمقاولاتية فيمكن أن نحصي الأدوار الاجتماعية من خلال ما يلي[1]:

1/ زيادة التشغيل : إن الاهتمام الدولي المتزايد بالمقاولات راجع إلى الدور الذي تؤديه على مستوى التشغيل، وبالتالي المساهمة في حل مشكلة البطالة كونها تستخدم الأساليب الإنتاجية كثيفة العمل، مما يجعلها أداة هامة لاستيعاب العرض المتزايد للقوة العاملة، خاصة في الدول النامية التي تتميز بالتوفر النسبي لليد العاملة على حساب رأس المال. لذلك فهي تساهم في تحريك سوق العمل وضمان توازنه.

2/ عدالة توزيع الدخول

إن وجود مقاولات بالعدد الكبير، ومتقاربة في الحجم، والتي تعمل في ظروف تنافسية بسيطة، مما يساهم في تحقيق العدالة في توزيع الدخول، بحث أنها تتطلب إمكانيات استثمارية متواضعة والذي يسمح لعدد كبير من أفراد المجتمع بإنشاء تلك المقاولات، وبالتالي سيساعد على توسيع حجم الطبقة المتوسطة وتقليص حجم الطبقة الفقيرة بينما تحتاج عملية الاستثمار في الصناعات الكبيرة إلى إمكانيات استثمارية ضخمة تدفع نحو زيادة حجم التفاوت الطبقي الاجتماعي.

3/ رقي روح المبادرة

إن أعمال المقاولة هي منبع المبادرة، بفضلها شهدت مختلف الاقتصاديات بروز منظمين تعمل على تشجيع إنشاء طبقة من المقاولين الصغار المستقلين، وهذا ما أكده الرئيس الأمريكي ريغان سنة 1985بقوله **"تأتي معظم الابتكارات والأعمال الجديدة، والتقنيات والقوة الاقتصادية في الوقت الراهن من دائرة صغيرة، ولكن آخذة في النمو، من الأبطال الذين هم رجال الأعمال الصغيرة، والمنظمون الأمريكيون ذو كفاءة وجرأة يتحملون مخاطر كبيرة في سبيل الاستثمار وابتكار المستقبل"** على هذا الأساس يبرز دور أعمال المقاولة في ترقية روح المبادرة الذاتية والمهارة بعكس المؤسسات الكبيرة التي لا توفر هذه الفرص.

4/ محاربة الآفات الاجتماعية

إن المقاولة تمثل الحل لهذه المشاكل (في أغلب الأحيان يؤدي النفاذ المحدود إلى التعليم، وعدم الثبات في العمل، وعدم وجود تحفيزات والمهارات اللازمة، إلى دفع الشباب إلى هامش المجتمع، فيتحكم بهم الضعف، ويصبحون عرضة لمخاطر عديدة منها الجرائم والمرض والإدمان على المخدرات. كما يتسبب الافتقار إلى فرص عمل منتجة في المجتمع بدفع الشباب إلى مجتمعات غير حضارية وغير منظمة، غالبا ما تفتقر إلى الحد الأدنى من الموارد والخدمات) وأخرى من خلال وضع حد لضعف أجيال المستقبل من خلال التعليم والتدريب الهادف

[1]- محمد علي الجودي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 46-48.

واستراتيجيات التوظيف. ويفترض أن توفر هذه الأخيرة الوسائل المناسبة التي تمكن الشباب من بناء المستقبل الذي يرجونه بدلا من التعويل على غريزة البقاء لديهم وَحَسّبْ لتلبية احتياجاتهم الفورية.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

استكمالاً للإطار النظري الخاص بالدراسة ، يرى الطالب ضرورة استعراض بعض الدراسات السابقة النظرية والتطبيقية التي أسهمت في رسم الأطر الهيكلية لمنهجية البحث. علماً أن الطالب يود الإشارة هنا أن هنالك عدد قليل من الدراسات التي تناولت الهياكل الداعمة للاستثمار ضمن إطار الموارد البشرية وعلاقته بالمقاولاتية.

المطلب الأول: الدراسات السابقة التي تناولت هياكل دعم الاستثمار

قد استفاد الطالب من هذه الدراسات في الإطار النظري الخاص بالدراسة فضلاً عن الاستفادة في إعداد منهجية البحث وهيكلة ومصادر الدراسة . وفيما يلي استعراض لهذه الدراسات وعلى النحو الآتي:

1): دراسة **حمزة بن ناصف 2015/2014** بعنوان **"دور وكالات دعم وتمويل الاستثمار في إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة – دراسة حالة الفرع الجهوي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر خلال الفترة 2005–2014"** أطروحة ماستر أكاديمي في علم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بجامعة قاصدي مرباح بورقلة.

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور هذه الوكالات في تنمية القطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتعرف على الخدمات والمزايا التي توفرها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، والوقوف على العراقيل التي تحد من مساهمة وكالات الدعم الحكومية في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي الاستكشافي في هذه الدراسة عند عرض المفاهيم النظرية المتعلقة بالموضوع حيث تم تحديد دور وكالات دعم وتمويل الاستثمار من خلال دراسة المعطيات الاحصائية المتعلقة بنشاط الفرع الجهوي للوكالة بورقة

وقد كان أهم نتائج الدراسة التطبيقية:

- يلعب قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورا مهما في النهوض باقتصاديات الدول وتحقيق التنمية الاقتصادية ، كما تساعد في تحقيق التنمية الاجتماعية اذ تعتبر وسيلة فعالة لمحاربة البطالة و الفقر.
- نظرا للخصائص التي تميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فإنها تواجه مجموعة من المعوقات التي تعترض طريقها ، وفي مقدمتها تللك المتعلقة بصعوبة الحصول على التمويل و نقص كفاءة اصحاب المشاريع.
- ان تدخل السلطات العمومية ضرورة ملحة للنهوض بهذا القطاع ، اذ يتوجب عليها تهيئة الاطار التشريعي والمناخ الاقتصادي بما يتماشى مع خصوصيات قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ويستوجب عليها كذلك خلق اجهزة دعم توفر المرافقة و التمويل اللازم لهذه الاخيرة.

ومن أهم التوصيات الدراسة:

- تقليص الإجراءات الإدارية المتعلقة بمنح القروض والحد من مركزية منحها لتقليص آجال الانتظار لطالبي الدعم؛
- إعطاء الأولوية في تقديم الدعم للقطاعات المنتجة؛
- تفعيل التعاون في مجال تكوين المستفيدين من برامج الدعم مع الجامعات ومراكز التكوين؛

2): دراسة **تومية بوراس 2015/2014** بعنوان " **تقييم التمويل المهيكل من طرف الدولة في إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دراسة عينة من المؤسسات ممولة عن طريق الوكالات (ANSEJ و CNACوANGEM) بمنطقة تقرت"**، أطروحة ماستر أكاديمي في علوم المالية والمحاسبية، تخصص مالية المؤسسة بجامعة قاصدي مرباح بورقلة.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني من خلال مساهمتها في تحقيق التنمية المحلية، لما تقدمه من مناصب شغل وخلق روح المبادرة والابتكار، والجزائر على غرار دول العالم عملت على الاهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال سن ترسانة من القوانين والتشريعات لتنظيم القطاع والنهوض به، ومن بين الإجراءات التي اعتمدتها الدولة، إنشاء هيئات متخصصة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على غرار ANSEJ ، ANDI ...

وجاءت هذه الدراسة لمعالجة مدى مساهمة التمويل المهيكل في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في منطقة تقرت، عن طريق آليات الدعم المالي المهيكلة من طرفها محصورة بين وكالة الدعم وتشغيل الشباب، ووكالة تسيير القرض المصغر، ووكالة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وهم من يجسد محور دراستنا التطبيقية، رغم هذه الجهود لا تزال مساهمة القطاع في توفير مناصب شغل منخفضا نسبيا، فضلا على أنها لا تزال تواجه العديد من الصعوبات والتعقيدات لاسيما فيما تتعلق بالتمويل.

وقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي لوصف واستعراض الإطار النظري للدراسة، أما الأدوات المستعملة في جمع البيانات هي برنامج معالجة الجداول.

وقد كان أهم نتائج الدراسة الاحصائية:

- يعتبر التمويل المهيكل من طرف الدولة أي الوكالات الداعمة لتمويل من الوسائل التي تساعد في عملية التمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- من اكبر الصعوبات والعوائق التي يتعرض لها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعيق في استمرارها وكدا إنشاءها هي عملية

التمويل والتي تعتبر من أكبر العوائق.

- التمويل عن طريق وكالات الدراسة ANSEJ ، ANGEM ، CNAC في منطقة تقرت، خلف نتائج سلبية أكثر من النتائج الإيجابية من حيث الأعباء الاقتصادية.

ومن أهم التوصيات الدراسة:

- خلق مؤسسات بصيغة النظام المنظم، أي تنسيق بين مختلف الاختصاصات في إنشاء مؤسسة واحدة؛
- دخول حاضنات الأعمال والمشاتل شركاء مع الهياكل الداعمة في دعم المؤسسات؛
- فرض قوانين وهيئات متابعة لمراقبة منح القروض الممولة بسبب النتائج السلبية المسجلة في عميات سابقة؛

3): دراسة **مسعودة البدوي 2015 /2016** بعنوان " **آليات التمويل عبر وكالات الدعم وأثرها على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة– حالة ولاية ورقلة (للفترة 2009/2015)**" أطروحة ماستر أكاديمي في علوم اقتصادية، تخصص مالية و بنوك بجامعة قاصدي مرباح بورقلة.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز جهود الهياكل الداعمة لإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة، وكذا إظهار مساهمة هذه الأخيرة في خلق مناصب الشغل.

وقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي لوصف الظاهرة وتحليل عناصرها بغية الوصول إلى إمكانية تعميمها، واستخدام أسلوب المقارنة في مقارنة بعض المفاهيم والاحصائيات.

وقد كان اهم النتائج التطبيقية :

- تمركز هذا النوع من المؤسسات حول أنشطة ومناطق جغرافية معينة على حساب مناطق أخرى، مما يؤدي إلى الانتشار غير المتوازن لهذه المشاريع.
- تكفل الوكالة الوطنيةلدعم تشغيل الشباب بكل الفوائد التي تترتب على القروض المرتبطة بتمويل الشباب، وبذلك فقد أصبحت صيغة تمويل الوكالة عمليا خالية من أي معدلات فائدة، الأمر الذي ساهم بشكل جلي في ارتفاع الرغبة لدى الأفراد في تأسيس مشروعات صغيرة ومتوسطة.
- مساهمة الصندوق في استحداث منصب شغل من خلال زيادة إنشاء ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

ومن أهم التوصيات الدراسة:

- ضرورة العمل على رفع الكفاءة الإنتاجية والقدرة على التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع احترام؛
- ضرورة الاستمرار في تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتوفير البنية التحتية اللازمة لها في مختلف مناطق الوطن؛
- ضرورة توفير المزيد من التسهيلات للراغبين في إنشاء المشاريع، وتوفير التمويل وفق متطلبات الشريعة الاسلامية؛

المطلب الثاني: الدراسات السابقة التي تناولت المقاولاتية

فيمايلي نستعرض الدراسات السابقة التي تناولت المقاولاتية

1): **دراسة محجوبة بن شهرة، 2017/2016**، بعنوان "**مقومات تطوير الروح المقاولاتية لدى طلبة جامعة المسيلة – دراسة ميدانية على عينة من طلبة قسم علوم التسيير** " أطروحة ماستر أكاديمي في علوم اقتصادية، علوم التسيير و علوم تجارية، تخصص تسيير عمومي بجامعة محمد بوضياف المسيلة.

وقد هدفت هذه الدراسة الى التعريف بركائز المقاولاتية وتطبيقاتها، وكذا معرفة المقومات الأساسية التي تطور الروح المقاولاتية، مع إبراز مستوى الروح المقاولاتية لدى الطلبة.

وقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي في جمع المعطيات والبيانات والمعلومات المتعلقة بالظاهرة موضوع البحث. تم الاعتماد في الدراسة على الاستمارة حيث شملت عينة البحث 117 طالب وطالبة.

وقد استخدمت الباحثة النسب المئوية والانحرافات والمتوسطات كأساليب احصائية لتحليل بيانات الدراسة.

وقد كان أهم نتائج الدراسة الميدانية:

- أن الطلبة يمتلكون المقومات التي تطور الروح المقاولاتية؛
- توجد دوافع محيطة بالطلبة تشجعهم ولكن ليست بالمستوى المطلوب وهذا راجع؛ إلى عدم كفاية التشجيع من طرف الأسرة، وإلى أن الطلبة لا يحبذون القيام بالمشاريع التي تعارض الشريعة؛

ومن أهم التوصيات الدراسة:

- على الجامعة أن تنظم دورات تكوينية للأساتذة في المقاولاتية؛
- السعي لتوفير قاعدة بيانات للطلبة مع المقاولين وكذا الجهات الداعمة والممولة ومع القطاع الخاص؛
- تكثيف الملتقيات والندوات في جانب المقاولاتية؛

2): دراسة **محمد قوجيل**، بعنوان "**دراسة وتحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر– دراسة ميدانية** " مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، 2016/2015، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة إلى تحليل مدى فعالية سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر، وهذا بالتطرق إلى قدرة هذه السياسات على التحكم في العوامل الثقافية، الاقتصادية والتشريعية، وتوفير البيئة الملائمة لبروز المقاولاتي.

اشتملت عينة الدراسة على (118) فردا من أصحاب المؤسسات الناشئة في كل من ولايات ورقلة، غرداية، بسكرة، باتنة، ووادي.

أظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن:

- سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر لا تؤثر بشكل فعال على البروز المقاولاتي؛
- كما أظهرت نتائج التحليل عدم فعالية أداء هيئات الدعم والمرافقة في أداء دورها المطلوب

وكانت أهم توصيات البحث هي:

- أن تطور دعم المقاولاتية في الجزائر بجب أن يرتكز على سياسة شاملة يشترك فيها جميع الفاعلين تقوم أساسا على تطوير ثقافة المقاولاتية من خلال مختلف وسائل السياسة العمومية وعلى رأسها نظام التعليم، ووسائل الإعلام؛
- ثم توفير بيئة أعمال شفافة ومشجعة على التوجه والنجاح المقاولاتي؛

3): دراسة **"أفنان فرحات"** بعنوان **"التوجه المقاولاتي بين خرجي الجامعات وخرجي المعاهد –دراسة ميدانية مقارنة لعينة من طلبة الجامعة والمعاهد لولاية ورقلة (تقرت– ورقلة – حاسي مسعود)"**

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات ماستر أكاديمي في علوم التسيير، 2016/2015، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى توجه خريجي الجامعات وخريجي المعاهد نحو العمل المقاولاتي وإنشاء مؤسساتهم الخاصة، وكذا تسليط الضوء على أهم العوامل المسببة والمحددة للفرق بينهم.

حيث تم إجراء دراسة ميدانية شملت عينة عشوائية من 235 طالب جامعي وطلبة المعاهد بولاية ورقلة، استخدمت فيها استمارة الاستبيان.

استخدمت الباحثة المنهج الوصفي لمعالجة الشق النظري للدراسة، أما الجانب الميداني استخدمت فرع من المنهج الوصفي المتمثل في منهج درسة علاقات الروابط، أما أهم الادوات المستعملة في جمع البيانات تمثلت في: في الاستبيان، حيث تمت المعالجة والتحليل بالاعتماد على بعض الطرق الإحصائية باستعمال برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS وبرنامج Excel.

أظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن:

- المقاول يعتبر نتاج الوسط الذي ينتمي إليه، حيث أن هناك عدة عوامل تؤثر عليه تدفعه إلى التوجه نحو المقاولة وتساهم في تطويرها "دوافع نفسية، دوافع اجتماعية وثقافية، دور التعليم والتكوين، الخبرة، أنظمة الدعم والمساندة"؛
- أن الفئة أكثر توجها نحو العمل المقاولاتي بين خريجي الجامعات والمعاهد بورقلة هم خرجي المعاهد؛
- يعتبر كل من الرغبة، المواقف المقاولاتية، الدوافع، القدرات محدد مفسر وعامل مؤثر في تشكيل التوجه نحو العمل المقاولاتي لخرجي الجامعة وخرجي المعاهد بولاية ورقلة؛
- لم يؤثر كل من التكوين، المعايير الاجتماعية، المحيط العائلي، السمات، المحيط الاقتصادي في تشكيل التوجه نحو العمل المقاولاتي لخرجي الجامعة وخرجي المعاهد بحيث لا تعتبر محدد مفسرا لها؛

وكانت أهم توصيات البحث هي:

- إدراج مقاييس تسعى لزرع روح المقاولاتية في كامل التخصصات بالنسبة للجامعة والمعاهد؛

- على المحيط الاجتماعي بما فيه العائلة أن يساعد الشباب ويشجعهم من أجل تبني أفكارهم المقاولاتية ومساعدتهم في تحقيق ذلك من كل الجوانب؛
- التركيز على النوعية قبل الكمية في التعليم والعمل على تأهيل الفرد بشكل لائق يجعله يستطيع مواجهة سوق العمل بكل ثقة في قدراته ومكتسباته؛
- تعريف الطلبة بمجال المقاولة يستدعي المزيد من الجهود التي يجب أن تطلع عليها الجامعات والمعاهد من خلال زيادة تفعيل دار المقاولاتية؛

المطلب الثالث: مقارنة الدراسات السابقة بالدراسة الحالية

إن أهم ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول رقم (02): يبين مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة

الدراسة السابقة	الحدود المكانية والزمانية للدراسة	المناهج و الادوات المستخدمة في الدراسة	أوجه التشابه	أوجه الاختلاف
حمزة بن ناصف "دور وكالات دعم وتمويل الاستثمار في إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – دراسة حالة الفرع الجهوي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بورقلة خلال الفترة 2005-2014"	الفرع الجهوي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بورقلة خلال الفترة 2005-2014"	المنهج الوصفي في الاطار النظري و المنهج المقارن وهذا بعرض وتحليل ومناقشة المعطيات الاحصائية والنتائج	يتشابهان في المتغير المستقل هو الهياكل الداعمة للاستثمار و في نفس الأداة المستخدمة للدراسة والمتمثلة المنهج الوصفي .	من حيث بيئة الدراسة وكذا في المتغير النابع المتمثل في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدراسة السابقة، أما دراستنا تتناول المقاولاتية .
دراسة **تومية بوراس** " تقييم التمويل المهيكل من طرف الدولة في إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دراسة عينة من المؤسسات ممولة عن طريق الوكالات (ANSEJ و CNACو ANGEM) بمنطقة تقرت"	عينة من المؤسسات ممولة عن طريق الوكالات (ANSEJ و CNACو ANGEM) بمنطقة تقرت" في الفترة منذ انشاء الوكالات المذكورة الى غاية 2015	المنهج الوصفي وهذا بعرض وتحليل ومناقشة المعطيات الاحصائية والنتائج و المنهج التجريبي وتحليل النتائج في الجزء التطبيقي	عدد متغيرات الدراسة حيث هناك متغير مستقل و متغير تابع المنهج الوصفي للإطار النظري.	من حيث بيئة الدراسة وكذا في المتغير التابع المتمثل في إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دراسة في الدراسة السابقة، أما دراستنا تناولت المقاولاتية في الجزائر
مسعودة البدوي" آليات التمويل عبر وكالات الدعم وأثرها على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- حالة ولاية ورقلة(2015/2009)".	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية ورقلة الفترة 2015/2009	الاستبيان كأداة لجمع البيانات على عينة مقدارها 40 عامل. المنهج الوصفي الجانب النظري للدراسة	عدد متغيرات الدراسة حيث هناك متغير مستقل و متغير تابع المنهج الوصفي للإطار النظري..	من حيث بيئة الدراسة وكذا في المتغير المستقل المتمثل في آليات التمويل عبر وكالات الدعم في الدراسة السابقة، أما دراستنا تناولت الهياكل الداعمة للاستثمار.
محجوبة بن شهرة،	قسم علوم التسيير	الاستبيان كأداة	المنهج الوصفي للإطار	حيث بيئة الدراسة وكذا

"مقومات تطوير الروح المقاولاتية لدى طلبة جامعة المسيلة – دراسة ميدانية على عينة من طلبة قسم علوم التسيير "	بجامعة المسيلة. خلال شهر مارس و أفريل من الموسم الدراسي 2016-2017	لجمع البيانات على عينة مقدارها 22 طالب . المنهج الوصفي التحليلي الذي يخدم الجانب النظري للدراسة	النظري.	في المتغير المتمثل في الروح المقاولاتية في الدراسة السابقة، أما هياكل دعم الاستثمار.
محمد قوجيل " دراسة وتحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر– دراسة ميدانية "	المؤسسات الصغيرة المنشأة في إطار هيئات الدعم والمرافقة المقاولاتية في كل من ولايات باتنة، بسكرة، غرداية، ورقلة و الوادي خلال الفترة الممتدة بين جوان وسبتمبر2015	الاستبيان كأداة لجمع البيانات على عينة مقدارها عينة مكونة من 118 مؤسسة المنهج الوصفي للإطار النظري المنهج المقارن بالنسبة لمختلف الاحصائيات.	المنهج الوصفي للإطار النظري و في متغير واحد وهو دعم المقاولاتية في الجزائر	من حيث بيئة الدراسة و الادوات المستخدمة في الدراسة وكذا في المتغير "سياسات دعم المقاولاتية في الدراسة السابقة وفي دراستنا : الهياكل الداعمة للاستثمار.
أفنان فرحات "التوجه المقاولاتي بين خرجي الجامعات وخرجي المعاهد – دراسة ميدانية مقارنة لعينة من طلبة الجامعة و المعاهد لولاية ورقلة (تقرت– ورقلة – حاسي مسعود)"	مجتمع الدراسة خريجي الجامعة وخريجي المعاهد لولاية ورقلة الفترة ما بين شهر مارس و أفريل لسنة 2016	الاستبيان كأداة لجمع البيانات على عينة مقدارها 235 خريج منهم 117 خرجي الجامعة و 118 متربصي المعاهد. المنهج الوصفي للإطار النظري	المنهج الوصفي للإطار النظري	من حيث بيئة الدراسة و الادوات المستخدمة في الدراسة وكذا في المتغير المستقل "التوجه المقاولاتي وفي دراستنا : الهياكل الداعمة للاستثمار المتغير التابع المتمثل خرجي الجامعات وخرجي المعاهد في الدراسة السابقة، أما دراستنا المقاولاتية

المصدر: إعداد الطالب

خلاصة

حاولنا في هذا الفصل الإلمام بالجانب النظري لدراستنا حيث تطرقنا إلى التعريف بالأجهزة التي اوجدتها الدولة من اجل دعم الاستثمار منها وكالات و منها صناديق كلها تصب في هدف واحد هو تنمية النشاط الاقتصادي وخلق الثروة والقضاء على البطالة.

وكما تطرقنا الى بعض المفاهيم النظرية للمقاولاتية والتي تعد من اهم البدائل للخروج من اقتصاد الريع حيث تتيح توسيع وتنويع الاقتصاد من حيث خلق مصادر جديدة للتمويل وهذا ما يبرر وجود تلك الهياكل الداعمة للاستثمار سيما عند الشباب.

كما تطرقنا الى مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع بحثنا ، ثم محاولة تقييمها و إبراز أوجه التشابه و الاختلاف مع دراستنا الحالية وإظهار موقع دراستنا الحالية من هذه الدراسات، حيث اجمعت كلها على ان تدخل الدولة من خلال هذه الاجهزة الداعمة للاستمارة التي توفر آليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دورا مهما في تنمية قطاع الاستثمار ومن ثمة احداث التنمية في الاقتصاد ككل.

الفصل الثاني:

دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب – فرع غرداية

تمهيد:

يعتبر الدعم المالي من أبرز المشكلات والعوائق التي يعاني منها الشباب الطموح الذي يسعى إلى تجسيد أفكاره ومشاريعه في أرض الواقع، مما يجعله في حاجة ماسة للتمويل والمرافقة الدائمة والمستمرة.

ونظرا لهذه الخصوصية فإن الدعم أو التمويل المصغر من الصيغ الملائمة التي تتجاوب أكثر مع احتياجات المقاول الذي يرغب في إنشاء مؤسسته المصغرة، لهذا عمدت الجزائر على توفير العديد من برامج الدعم والمرافقة المالية ضمن هذه الصيغة التي تهدف إلى تقديم مساعدات صغيرة الحجم مخصصة لاقتناء عتاد يتم تسديده على مراحل قصيرة، يُقدم حسب صيغ تتوافق واحتياجات نشاطات الأشخاص المعنيين. ومن بين هذه البرامج الوكالة الوطنية لدعم الشباب ANSEJ.

وسيتم في هذا الفصل إجراء دراسة تحليلية لبرامج المرافقة المالية للوكالة الوطنية لدعم الشباب ANSEJ على مستوى ولاية غرداية للتعرف على مختلف الاحصائيات، وعلى مدى فعاليتة في إنشاء المؤسسات ومدى مساهمتها في تحقيق التنمية في الولاية.

المبحث الأول: تقديم المؤسسة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) :

تعد **الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب** من بين البرامج المرافقة التي اعتمدتها الدولة لإنشاء مؤسسات مصغرة وخلق مناصب شغل، فيما يلي سيتم تقديم برنامجها.

المطلب الأول: تعريف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ، وشروط الاستفادة من خدماتها:

تعتبر الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من أهم الهيئات الداعمة للشباب من أجل إنشاء مشاريع صغيرة (المقاولاتية)، أي خلق مناصب شغل خاصة بهم، وقد يتعدى الأمر إلى أكثر من منصب، و هذا بفضل الامتيازات والتحفيزات التي تمنحها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب. من خلال هذا البحث سوف نتطرق إلى تعريف هذه الوكالة وأهدافها ومهامها، والامتيازات المختلفة التي تمنحها الوكالة في إطار تشجيع وتطوير المؤسسات الصغيرة.

الفرع الأول: التعريف بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) فرع غرداية :

تم إنشاء الوكالة بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي. وهي عبارة عن هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالي، تسعى لتشجيع كل صيغ المبادرات المؤدية لإنعاش قطاع تشغيل الشباب. وضعت في البداية تحت سلطة رئيس الحكومة، و في السداسي الثاني من السنة 2006 تم لحاقها تحت وصاية وزارة التشغيل والتضامن الوطني لذلك هي تعتبر من هيئات المرافقة في إطار الاقتصاد الاجتماعي أو التضامني.

أما بالنسبة **للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بغرداية** فقدت بدأت عملها 14 فيفري 1998، تم إنشاؤها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر سنة **1996** والذي يحدد قانونها الأساسي المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 03-290 المؤرخ في 06 سبتمبر 2003 الذي يحدد شروط الإعانة المقدمة للشباب صاحب المشروع ومستواها، ومن خلالها تم استحداث وظهور مؤسسة مصغرة في مختلف النشاطات أدت إلى خلق مناصب شغل وامتصاص جزء من البطالة وكذا تطوير الاستثمار في الميدان الزراعي، الصناعي والتجاري وهذا بدوره يؤدي إلى المساهمة في الإنعاش الاقتصادي.

كما تسير الوكالة الوطنية من قبل المديرية العامة، ويقترح المدير العام للوكالة التنظيم، ويتم المصادقة عليه من طرف مجلس التوجيه كل ثلاثة (3) أشهر على الأقل بدعوى من الرئيس، ولا تصح مداولات المجلس إلا بحضور ثلثي أعضاءه.

الفرع الثاني: أهداف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب: للوكالة عدة أهداف تتمثل في[1]:

- تشجيع خلق النشاطات من طرف الشباب أصحاب المبادرات؛
- تعزيز دعم إحداث انشطة إنتاج السلع والخدمات من طرف الشباب ذوي المشاريع؛
- تشجيع أنواع الأعمال والتدابير الرامية إلى ترقية المبادرة المقاولتية؛

وتلعب الوكالة دورا توجيهيا واعلاميا كبيرا بفضل شبكتها عبر كامل ولايات الوطن وذلك من خلال:

- حملات اعلامية وتحسيسية متواصلة؛
- أسلوب المتابعة أو المرافقة الفردية الذي تتبعه مع كل شابب مبادر؛
- المجهودات التي بذلتها الوكالة لمعرفة إمكانيات كل منطقة في الجزائر والفرص التي توفرها في مجال الاستثمار؛

كما تقوم الوكالة بمجموعة من المهام تتمثل فيما يلي:

- تدعم وتقدم الاستشارة وترافق الشباب ذوي المشاريع في إطار تجسيدها؛
- تسير وفقا للتشريع والتنظيم المعمول به كمخصصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، لاسيما منها الاعانات وتخفيض نسب الفوائد في حدود الأغلفة التي يضعها الوزير المكلف بالتشغيل تحت تصرفها؛
- تبلغ الشباب أصحاب المشاريع المرشحين للاستفادة من قروض البنوك والمؤسسات المالية بمختلف الاعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب وبالامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها؛
- تقوم بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات الهيئات المعنية بإنجاز الاستثمارات؛
- تشجع كل أشكال التدابير الأخرى الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب لاسيما من خلال برامج التكوين والتشغيل والتوظيف الأولي؛

الفرع الثالث: الامتيازات والإعانات المالية الممنوحة من طرف الوكالة

تستفيد المؤسسة الصغيرة والمتوسطة من امتيازات جبائية هامة خلال مرحلة إنجاز المشروع وكذلك خلال فترة استغلاله، كما تتحصل على إعانات مالية متمثلة في:

- قرض بدون فائدة؛
- تخفيض نسبة الفائدة البنكية إلى 100%؛

أولا :في مرحلة إنجاز المشروع

✓ الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة لشراء التجهيزات والحصول على الخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛

[1]- المادة 6 من المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1417 الموافق 8 سبتمبر سنة 1996، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الساسي. **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 52، 27 ربيع الثاني1417هـ/ 11 سبتمبر 1996.

- ✓ تطبيق معدل مخفض نسبته 5% من الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في تنفيذ الاستثمار؛
- ✓ الإعفاء من دفع رسوم نقل الملكية على الاكتتابات العقارية؛
- ✓ الإعفاء من حقوق التسجيل على عقود تأسيس المؤسسات المصغرة؛

ثانيا :في مرحلة استغلال المشروع

تتحصل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على امتيازات جبائية لمدة ثلاث (3) سنوات بداية من انطلاق النشاط بالنسبة للمناطق العادية، ولمدة ست (6) سنوات بداية من انطلاق النشاط بالنسبة للمناطق الخاصة، تتمثل في:

- ✓ الإعفاء الكلي من الضريبة على أرباح الشركات، الضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على النشاط المهني؛
- ✓ تمديد فترة الإعفاء لمدة عامين (2) عندما يتعهد المستثمر بتوظيف ثلاثة (3) عمال على الأقل لمدة غير محددة؛
- ✓ عند نهاية فترة الإعفاء، تستفيد المؤسسة المصغرة من تخفيض جبائي بـ:
  - **70%** خلال السنة الأولى من الضرائب؛
  - **50%** خلال السنة الثانية من الضرائب ؛
  - **25%** خلال السنة الثالثة من الضرائب؛
- ✓ الإعفاء من الرسم العقاري على البنايات؛
- ✓ الإعفاء من الكفالة المتعلقة بحسن التنفيذ بالنسبة للنشاطات الحرفية والمؤسسات المصغرة عندما يتعلق الأمر بترميم الممتلكات الثقافية.

ملاحظة :بالنسبة لقانون المالية 2015 تم تغيير الإعانات المالية والإعفاءات، فمن بين الإجراءات الجديدة فيما يخص الامتيازات الجبائية مايلي[1]:

أ. **الإعانات المالية:** ثلاثة قروض أخرى بدون فائدة تمنح للشباب أصحاب المشاريع:

- ✓ قرض بدون فائدة لاقتناء ورشات متنقلة = 500.000 دج لفائدة حاملي شهادات التكوين المهني؛
- ✓ قرض بدون فائدة للكراء = 500.000 دج؛
- ✓ قرض بدون فائدة لإنشاء مكاتب جماعية يصل إلى 1.000.000دج للإعانة من أجل الكراء بالنسبة للجامعيين(أطباء، محاسبين ...) لإنشاء مكاتب جماعية.

1- زينب وسطاني، **دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في ترقية الاستثمار**، مذكرة مكملة ضمن متطلبات ماستر أكاديمي (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسير، جامعة أم البواقي، لجزائر، 2016/2015، ص 80.

ب الامتيازات الجبائية : تستفيد المؤسسة المصغرة حسب تعديلات قانون المالية 2015 من الامتيازات الجبائية التالية[1]:

☒ **خلال فترة إنجاز المشروع** :

- الإعفاء من حقوق نقل الملكية بمقابل مالي للإكتسابات العقارية الحاصلة في إطار إنشاء نشاط صناعي؛
- الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يتعلق بالعقود التأسيسية للشركات؛

☒ **خلال فترة استغلال المشروع وابتداء من انطلاق النشاطات** :

- الإعفاء من الرسم العقاري على البناءات والبناءات الإضافية لمدة "3 سنوات، 6 سنوات أو 10 سنوات" أو 01 سنوات" حسب موقع المشروع، ابتداء من تاريخ إتمامها؛
- إعفاء كامل من الضريبة الوحيدة IFU، لمدة "3 سنوات، 6 سنوات أو 10 سنوات" حسب موقع المشروع، ابتداء من تاريخ استغلالها؛
- عند انتهاء فترة الإعفاء المتعلقة بالضريبة الجزافية الوحيدة، يمكن تمديدها لسنتين (2) عندما يتعهد المستثمر بتوظيف ثلاثة (3) عمال على الأقل لمدة غير محددة؛

غير أن المستثمرين "الأشخاص الطبيعيين الخاضعين للضريبة الجزافية الوحيدة" يبقون مدينين بدفع الحد الأدنى للضريبة الموافق لنسبة 50%، من المبلغ المنصوص عليه في قانون الضرائب المباشرة والمقدر 10000 دج، بالنسبة لكل سنة مالية، مهما كان رقم الأعمال المحقق.

- الاستفادة من تخفيض الضريبة الجزافية الوحيدة المستحقة عند نهاية مرحلة الإعفاء، وذلك خلال الثلاث (3) سنوات الأولى من الإخضاع الضريبي:
  - **70%** تخفيض خلال السنة الأولى من الاخضاع الضريبي؛
  - **50%** تخفيض خلال السنة الثانية من الاخضاع الضريبي؛
  - **25%** تخفيض خلال السنة الثالثة من الاخضاع الضريبي؛

المطلب الثاني :الهيكل التنظيمي للوكالة ومهامها

سنتناول في هذا المطلب الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، إضافة إلى مهامها.

الفرع الأول :الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب – غرداية–

تسير الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع غرداية وفق هيكل تنظيمي مكون من عدة مصالح، ويأتي على رأس هرم الهيكل التنظيمي المدير الذي يقوم بتسيير الوكالة، والتنسيق بين المصالح داخلها وجميع الملاحق التابعة لها، المتمثلة في: مصلحة المرافقة، مصلحة المحاسبة والمالية، مصلحة الإدارة والوسائل، مصلحة الإعلام والإحصاء، مصلحة التحصيل والمنازعات، رؤساء الملاحق، كما هو مبين في الشكل.

1- زينب وسطاني، **مرجع سبق ذكره**، ص 80.

الشكل رقم (01): الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب –فرع غرداية–

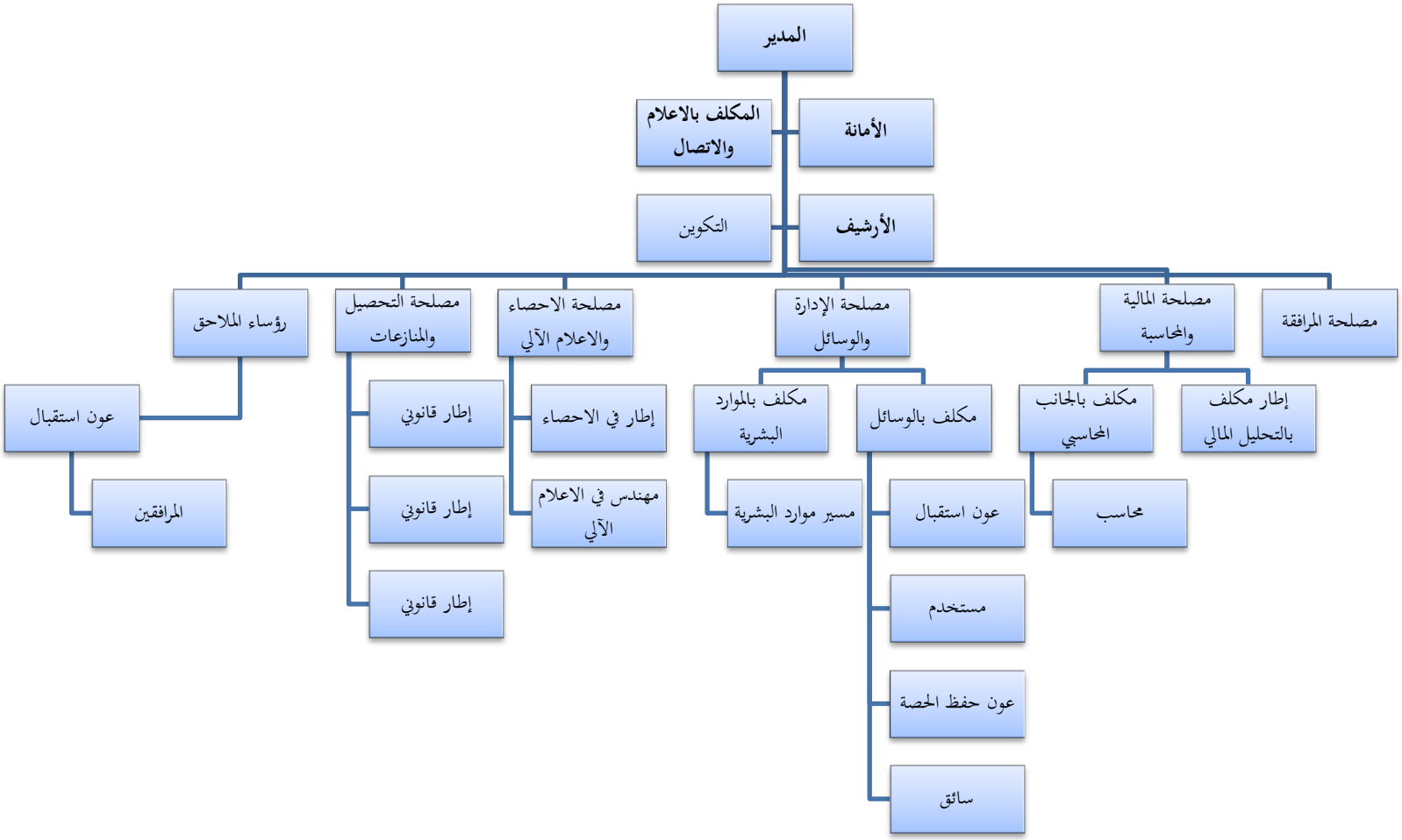

المصدر: مصلحة الإدارة والوسائل بالوكالة

تعتبر كل مصلحة من مصالح الوكالة ذات أهمية ومن أهم المصالح نجد:

1/ مصلحة الاحصاء والاعلام الآلي: تقوم هذه المصلحة على جمع وتجهز المعلومات الاحصائية والتنسيق مع الجهات الإدارة، كما تضمن السير الحسن وتوفير البيانات والمؤشرات الاحصائية لكافة المستفيدين من خلال القيام بالأبحاث والدراسات الاحصائية في مختلف المجالات.

وهي من بين المصالح الهامة في الوكالة بحيث تعتبر همزة وصل بين الفرع الولائي والمديرية العامة للوكالة من جهة، ومع باقي الإدارات المحلية من جهة أخرى، يشرف عليها رئيس ومساعد، وتنقسم إلى قسمين؛ قسم متخصص في الاعلام الآلي؛ وقسم متخصص في الاحصاء، ولكل قسم مهامه الخاصة:

مهام قسم الإعلام الآلي:

- تأمين الأنظمة والشبكات الخاصة بالوكالة؛
- صيانة أجهزة الوكالة عند حدوث أعطاب؛
- نشر المعلومة المتعلقة بالوكالة على الموقع الخاص بها؛
- تزويد المديرية العامة بالمعلومات والاحصائيات يوميا (عدد الملفات المودعة، عدد الملفات الممولة، وعدة نشاطات أخرى)؛
- الاتصال بالإدارات التي لها علاقة بالمستثمرين (مديرية التشغيل، مديرية التكوين، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الصندوق الوطني لتأمين البطالة، ...)

مهام قسم الاحصاء:

- تقوم بإعداد تقرير يومي يتعلق بـ(الملفات المودعة، استخراج شهادات التأهيل، ملفات لجنة انتقاء وتمويل المشاريع، الملفات المودعة لدى البنك، الموافقة البنكية، ...)؛
- جمع وتجهيز المعلومات الاحصائية وتقديمها لمديرية التشغيل والمديرية العامة؛
- التحقق من صحة معلومات الراغبين في الحصول على القرض وعدم الاستفادة من وكالات أخرى (CNAC - ANGEM)؛
- تقييم شهري وفصلي وسنوي للمشاريع الممولة؛

2/ مصلحة التكوين: من أهم مهامها:

- تكوين أصحاب المشاريع في كيفية تسيير المؤسسة؛
- تكوين أصحاب المشاريع وفق منهد المكتب الدولي للعمل، وتقريب جميع الإدارات التي لها علاقة مع المؤسسات المصغرة لمعرفة حقوق المؤسسة وواجباتها كالضرائب، CNAS، CASNOS؛
- تسليم شهادات مشاركة في الدورة التكوينية لأصحاب المشاريع؛
- تنشيط فعاليات دار المقاولاتية على مستوى الجامعة؛

3/ مصلحة التحصيل والمنازعات: تهتم بـ:

- معاينة مقر المشروع قبل التمويل؛
- معاينة العتاد عند توريده للشباب المستثمر ومقارنة مدى تطابقه للفاتورة الشكلية؛
- معاينة بداية النشاط؛
- مراقبة دورية للمشاريع طوال فترة القرض؛
- تحصيل قروض حالات الأداءات؛

كما تهتم بالمنازعات القضائية بكل أنواعها مثل:

- منازعات أصحاب المشاريع مع الوكالة: عدم تسديد القرض أو عدم انجاز المشروع؛
- منازعات الموردين مع الشباب المستثمر؛
- كل المنازعات التي تكون الوكالة طرفا فيها؛

كما تقدم حصيلة دورية حول نشاطات المصلحة وتقديم تقارير عن وضعية المصلحة.

الفرع الثاني :مهام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

تقوم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بمجموعة من المهام تتمثل في الآتي:

- تدعم وتقدم الاستشارة وترافق الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية؛
- تسير وفقا للتشريع والتنظيم المعمول به تخصيصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، لاسيما من الإعانات وتخفيض في نسبة الفائدة المفروضة على القروض البنكية بنسبة 100% على مستوى كامل التراب الوطني؛
- تبليغ الشباب ذو المشاريع الذين ترشح مشاريعهم للاستفادة من قروض البنوك والمؤسسات المالية بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب وبالامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها؛
- تقوم بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذو المشاريع مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات و الهيئات المعنية بإنجاز الاستثمارات؛
- تشجيع كل الأشكال الأخرى من الأعمال والتدابير الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب لاسيما من خلال برامج التكوين والتشغيل والتوظيف الأولي؛

الفرع الثالث: شروط الاستفادة من خدمات الوكالة[1]:

☒ أن يتراوح سن الشاب ما بين 19 و35 سنة، في الحالات الاستثنائية وعندما يحدث الاستثمار ثلاثة (3) مناصب عمل دائمة على الأقل (بما في ذلك الشباب ذوي المشاريع الشركاء في المقاولة) يمكن رفع سن مسير المقاولة المحدثة إلى 40 سنة كحد أقصى؛

[1] -http://www.ansej.org.dz/index.php/fr/support/documents Le 03/09/2019

- ☒ أن يكون أو يكونوا ذوي شهادة أو تأهيل مهني و/أو لديهم مؤهلات معرفية معترف بها؛
- ☒ أن يقدم أو يقدموا مساهمة شخصية في شكل أموال خاصة؛
- ☒ أن لا يكون أو يكونوا شاغلين وظيفة مأجورة عند تقديم استمارة التسجيل للاستفادة من الاعانة؛
- ☒ أن يكون مسجلا لدى مصال الوكالة الوطنية للتشغيل كبطال طالب عمل؛
- ☒ أن لا يكون مسجلا على مستوى مركز تكوين أو معهد أو جامعة عند تقديم طلب الاعانة، ماعدا في حالة ما إذا تعلق الأمر بتحسين مستوى نشاطه؛
- ☒ أن لا يكون قد استفاد من إعانة بعنوان إحداث النشاطات؛

المطلب الثالث: مسار إنشاء و صيغ التمويل مؤسسة مصغرة

الفرع الأول: مسار إنشاء مؤسسة مصغرة

يمر مسار إنشاء مؤسسة مصغرة بمجموعة من المراحل أو الخطوات بغية تجسيده في أرض الواقع لصبح الشاب صاحب مؤسسة مصغرة وهي[1]:

✓ **التحسيس والاعلام:** إن حصول الشاب على كافة المعلومات لخاصة بالجهاز من مرافقة، تكوين، امتيازات، فرص واستثمارات، وذلك عن طريق حضور إحدى التظاهرات التي تنظمها الوكالة بصفة دورية أو عبر الاطلاع على البوابة الرقمية لها أو التقرب المباشر من إحدى فروع وملحقات الوكالة التي تغطي كافة التراب الوطني.

✓ **تكوين فكرة المشروع:** إن فكرة المشروع يجب أن تكون نتيجة الدراسة والتقصي الناجع لفرص الاستثمار وكذا توافقها مع المؤهلات (العلمية والمهنية) وقدرة على تجسيدها.

✓ **التسجيل عبر البوابة الالكترونية:** بعد تعيين المشروع المراد إنشاءه وكذا العتاد الواجب اقتناءه، يمكن للشاب من الدخول إلى الموقع الالكتروني للوكالة قصد مباشرة عملية التسجيل الالكتروني عبر إدراج كافة البيانات المتعلقة بشخصه، شركائه إن وجدوا ومؤسسته.

✓ **دراسة المشروع ومخطط الأعمال:** بعد إتمام مرحلة التسجيل تبدا مرحلة التعمق في دراسة المشروع وعملية انجاز مخطط الأعمال بعد دعوة الشاب من طرف الوكالة، بمعية الإطار المكلف بمرافقة مشروعه من خلال جمع كل المعلومات اللازمة فيما يخص:

// العتاد المراد اقتنائه؛

// مقر النشاط ولاسيما محيط المؤسسة المصغرة المراد إنشاؤها؛

// دراسة السوق؛

[1] -http://www.ansej.org.dz/index.php/fr/support/documents Le 03/09/2019

//اختيار التقنيات؛

// الموارد الشرية؛

// الدراسة المالية

✓ **تقديم المشروع أمام لجنة انتقاء واعتماد وتمويل المشاريع**: خلال هذه المرحلة يقوم الشاب بعرض مشروعه أمام لجنة انتقاء واعتماد وتمويل المشاريع لدراسته والفصل فيه سواء بالقبول أو التأجيل أو الرفض المعلل.

– **حالة القبول**: يتم إيداع الملف الإداري والمالي؛

– **حالة التأجيل**: على الشاب رفع تحفظات الموضوعة من طرف اللجنة من أجل إعادة عرض المشروع مرة أخرى أمام اللجنة؛

– **حالة الرفض**: يمكن تقديم طعن لدى الملحقة في غضون 15 يوما بعد الحصول على قرار رفض اللجنة؛

✓ **الموافقة البنكية والانشاء القانوني للمؤسسة المصغرة**: خلال هذه المرحلة يتم:

1/ يودع الملف لدى البنك فيما يخص التمويل الثلاثي من طرف ممثل الوكالة للحصول على الموافقة البنكية،

2/ بعد الحصول على الموافقة البنكية، يصبح الشاب ملزم بالقيام بالإنشاء القانوني لمؤسسته المصغرة؛

✓ **تكوين الشباب المستمر**: قبل تمويل مشروعكم، يجب عليكم اتباع تكوين فيما يخص تقنيات تسيير المؤسسة المصغرة، والذي تتكفل به الوكالة داخليا عن طريق مكونيها.

✓ **تمويل المشروع**: بعد الانشاء القانوني للمؤسسة المصغرة واتمام الاجراءات تقوم الوكالة بتمويل مشروعكم.

✓ **انجاز المشروع والدخول في مرحلة الاستغلال**: بعد تمويل المشروع من طرف الوكالة واتباع كل الإجراءات المعمول بها بخصوص هذه المرحلة، يجب عليكم الحصول على العتاد وتركيبه لمباشرة النشاط.

الفرع الثاني: صيغ التمويل

للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ثلاث صيغ للتمويل هي: صيغة التمويل الثلاثي، صيغة التمويل الثنائي، صيغة التمويل الذاتي.

أولاً: إنشاء مؤسسة مصغرة بتمويل الثلاثي:

التركيبة المالية:

يتم التمويل الثلاثي بمشاركة كل من الشاب المستمر، البنك والوكالة لدعم تشغيل الشباب، ويتكون من:

1/ المساهمة الشخصية للشباب المستمر؛

2/ قرض غير مكافئ تمنحه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب؛

3/ قرض بنكي بنسبة فائدة مخفضة 100% لكل القطاعات والنشاطات، يتم ضمانه من طرف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح اياها للشباب ذوي المشاريع؛

الهيكل المالي للتمويل الثلاثي:

الجدول رقم (03): جدول يوضح المستوى الأول لتمويل الثلاثي

المستوى 1			
قيمة الاستثمار	القرض بدون فائدة (وكالة انساج)	المساهمة لشخصية	القرض البنكي
حتى 5.000.000 دج	%29	%01	%70

المصدر: http://www.ansej.org.dz/index.php/fr/support/documents Le 03/09/2019

الجدول رقم (04): جدول يوضح المستوى الثاني لتمويل الثلاثي

المستوى 2			
قيمة الاستثمار	القرض بدون فائدة (وكالة انساج)	المساهمة لشخصية	القرض البنكي
حتى 5.000.001 دج إلى 10.000.000دج	%28	%02	%70

المصدر: http://www.ansej.org.dz/index.php/fr/support/documents Le 03/09/2019

ثانياً: إنشاء مؤسسة مصغرة بتمويل الثنائي:

التركيبة المالية: في صيغة التمويل الثنائي تتشكل التركيبة المالية من:

1/ المساهمة الشخصية للشاب المستثمر؛

2/ قرض غير مكافئ تمنحه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب؛

الهيكل المالي للتمويل الثنائي:

الجدول رقم (05): جدول يوضح المستوى الأول لتمويل الثنائي

المستوى 1		
قيمة الاستثمار	القرض بدون فائدة (وكالة انساج)	المساهمة لشخصية
حتى 5.000.000 دج	%29	%71

المصدر: http://www.ansej.org.dz/index.php/fr/support/documents Le 03/09/2019

الجدول رقم (06): جدول يوضح المستوى الثاني لتمويل الثناثي

المستوى 2		
قيمة الاستثمار	القرض بدون فائدة (وكالة انساج)	المساهمة لشخصية
حتى 5.000.001 دج إلى 10.000.000دج	%28	%72

المصدر: http://www.ansej.org.dz/index.php/fr/support/documents Le 03/09/2019

ثالثاً: إنشاء مؤسسة مصغرة بتمويل ذاتي:

الجدول رقم (07): جدول يوضح التمويل الذاتي

قيمة الاستثمار	المساهمة لشخصية
حتى 10.000.000دج	%100

المصدر: http://www.ansej.org.dz/index.php/fr/support/documents Le 03/09/2019

الفرع الثالث: القروض الجديدة الممنوحة من طرف الوكالة

تتمثل هذه القروض في قروض اختيارية بدون فائدة، وهي على ثلاثة (3) أنواع[1]:

-قرض لكراء محل: هو قرض بقيمة 500.000 دج موجه لأصحاب المشاريع في مجال الخدمات لكراء محلات لإيواء نشاطاتهم، حيث يمكنهم الاستفادة من قرض الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بنسبة 28% أو 29% وقرض بنكي بدون فوائد، زيادة عن مساهمتهم الشخصية بقيمة 1% أو 2%، حيث يبرر هذا القرض بوثيقة من الموثق فيها كل البيانات.

-قرض لاقتناء الورشات المتنقلة: هو قرض موجه إلى حاملي شهادات التكوين المهني، المتراوح أعمارهم بين 19 و40 سنة، حيث يمكنهم الاستفادة من تمويل نشاطهم عربة ورشة في إطار دعم الوكالة بقرض بنسبة 28% أو 29%، وبقرض بنكي بنسبة 70% بدون فوائد، وذلك لاقتناء الورشة المتنقلة وممارسة نشاطهم في مجال الترصيص، كهرباء المعمارية، التدفئة، التبريد، الزجاج، دهن العمارات وميكانيك السيارات ...

وزيادة على ذلك يمكنهم الاستفادة من اضافي بقيمة 500.000دج.

-قرض لكراء مكاتب جماعية: هو قرض جديد موجه إلى حاملي شهادات التعليم العالي أطباء، خبراء، محاسبين، مدققين للحسابات، مكاتب الدراسات التابعة لقطاع البناء والأشغال العمومية، يمكنهم

[1]- http://www.ansej.org.dz/index.php/fr/support/documents

الاستفادة من تمويل تجهيزاتهم في إطار القروض الممنوحة إياهم من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وبقرض بنكي خالي من الفوائد، وذلك بمساهمة شخصية بنسبة 1% أو 2% من تكلفة الاستثمار.

وزيادة على ذلك يمكنهم الاستفادة من قرض للكراء بقيمة تصل إلى 1.000.000دج، مع زميل واحد أو أكثر في نفس المقر "مكتب جماعي".

المبحث الثاني :عرض ومناقشة النتائج المتواصل إليها

سنحاول من خلال هذه الدراسة الإحصائية تقديم جزء من الإحصائيات الخاصة بالمشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بغرداية، وعدد مناصب الشغل المستحدثة حسب مجموعة متنوعة من القطاعات الاقتصادية، وكذلك حصيلة نشاط الوكالة لخمس (5)سنوات الأخيرة.

المطلب الأول :المشاريع الممولة وعدد مناصب الشغل المستحدثة حسب القطاعات خلال الفترة 2014 إلى 2018

سنتعرض من خلال هذا المطلب إلى إحصائيات شملت عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية غرداية ومناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة وتمثيلها بيانيا.

الجدول رقم (08): توزيع المشاريع الممولة حسب القطاعات خلال الفترة 2014-2018

	2014		2015		2016		2017		2018		المجموع	
القطاع	عدد الملفات الممولة	عدد المناصب المستحدثة	عدد الملفات الممولة	عدد المناصب المستحدثة	عدد الملفات الممولة	عدد المناصب المستحدثة	عدد الملفات الممولة	عدد المناصب المستحدثة	عدد الملفات الممولة	عدد المناصب المستحدثة	عدد الملفات الممولة	عدد المناصب المستحدثة
الصناعة	117	372	87	219	19	54	5	16	5	14	**233**	**675**
البناء والأشغال العمومية	23	95	11	30	5	12	6	21	8	23	**53**	**181**
الفلاحة	121	380	66	166	43	110	30	81	9	24	**269**	**761**
الخدمات	154	327	72	151	28	64	16	42	27	64	**297**	**648**
الصناعة التقليدية	28	84	28	76	32	77	7	14	0	0	**95**	**251**
المجموع	**443**	**1258**	**264**	**642**	**127**	**317**	**64**	**174**	**49**	**125**	**947**	**2516**
منهم نساء	**43**	**133**	**40**	**111**	**23**	**56**	**14**	**36**	**6**	**15**	**126**	**351**

المصدر: من إعداد الطالب بناء معطيات مصلحة الاحصاء بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب – غرداية

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قطاع الخدمات كان الرائد ويحتل المرتبة الأولى، حيث تم تمويل 154 مشروع وساهم في خلق 327 منصب عمل سنة 2014، و72 مشروع وخلق 151 منصب عمل سنة 2015، و28 مشروع وخلق 64 منصب سنة 2016، و16 مشروع وخلق 42 منصب عمل سنة 2017، و27 مشروع وخلق 64 منصب شغل سنة 2018. وهذا راجع لطبيعة الخدمات وما تمتاز به بالمقارنة بالقطاعات الأخرى لأن معظم المشاريع ترتبط بالنقل، الاعلام الآلي، ثم يليه قطاع الفلاحة في المرتبة الثانية بالنظر إلى طبيعة المنطقة؛ ومن أهم المشاريع الفلاحية نجد العتاد الفلاحي، تربية الأبقار، الدواجن، تربية النحل، تربية

الماعز، ...، مما يدل على أن الشباب مهتم أكثر بهذين القطاعين لما لهما من دور في تحقيق الأرباح المرجوة، وكذا التنمية ولكونها رجالية، ويليهما في المرتبة الثالثة قطاع الصناعة الذي أخذ مكانه لدى الاهتمام لشبابي كونه يتطلب أموال كبيرة نوعا ما وتأخذ وقت. وعليه نلاحظ أن هذه القطاعات الثلاثة كانت اكثر إقبالا من طرف الشباب ومساهمة في خلق مناصب شغل خلال سنوات الدراسة (2014-2018).

كما نجد أيضا أن قطاع الصناعة التقليدية ساهم بشكل معتبر في توفير مناصب شغل 84 و76 و86 و14 وذلك سنوات 2014 و2015 و2016 و2017 على التوالي لكن خلال سنة 2018 أصبح منعدم وذلك بسبب عدم إقبال الشباب على هذا النوع من النشاط، وقد يرجع سبب ذلك إلى أن هذا القطاع يحتاج بطبيعته إلى تأهيل مهني ودراية، ويليه قطاع البناء والأشغال العمومية في المرتبة الأخيرة لأنه يحتاج إلى تمويل أكبر.

المطلب الثاني: المشاريع الممولة وعدد مناصب الشغل المستحدثة حسب البلديات:

سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى عدد المشاريع الممولة حسب بلديات غرداية من 2014 إلى 2018 والجدول التالي يظهر الاحصائيات.

الجدول رقم (09): توزيع المشاريع الممولة حسب البلديات خلال الفترة 2014-2018

البلديات	2014		2015		2016		2017		2018		المجموع	
	عدد الملفات الممولة	عدد المناصب المستحدثة	عدد الملفات الممولة	عدد المناصب المستحدثة	عدد الملفات الممولة	عدد المناصب المستحدثة	عدد الملفات الممولة	عدد المناصب المستحدثة	عدد الملفات الممولة	عدد المناصب المستحدثة	عدد الملفات	عدد المناصب المستحدثة
غرداية	151	421	92	215	35	81	18	52	18	46	**314**	**815**
المنيعة	21	52	7	13	4	10	01	03	03	07	**36**	**85**
الضاية بن ضحوة	38	105	42	114	28	69	15	38	03	06	**126**	**332**
بريان	44	141	30	73	17	46	03	09	05	14	**99**	**283**
متليلي	21	57	14	35	8	16	01	02	05	13	**49**	**123**
القرارة	72	209	34	85	14	39	10	30	06	17	**136**	**380**
العطف	19	53	7	15	3	9	02	04	01	02	**32**	**83**
زلفانة	18	54	11	31	1	3	03	07	00	00	**33**	**95**
سبسب	9	27	3	6	3	8	00	00	01	03	**16**	**44**
بونورة	23	59	12	30	7	19	05	14	03	08	**50**	**130**
حاسي لفحل	14	40	4	9	3	7	01	02	00	00	**22**	**58**
حاسي القارة	4	10	4	7	1	3	01	03	02	04	**12**	**27**
المنصورة	7	22	4	9	3	7	04	10	02	05	**20**	**53**
المجموع	**443**	**1258**	**264**	**642**	**127**	**317**	**64**	**174**	**49**	**125**	**947**	**2516**
منهم نساء	**43**	**133**	**40**	**111**	**23**	**56**	**14**	**36**	**6**	**15**	**126**	**351**

المصدر: إعداد الطالب بناء على معطيات مصلحة الاحصاء بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب – غرداية

نلاحظ من الجدول أعلاه أن هناك بعض التباين في توزيع المشاريع فمثلا: بلدية غرداية نالت أكبر حصة من المشاريع خلال فترة الدراسة (2014-2018) قدرت 314 مشروع و815 منصب عمل وهذا راجع إلى الكثافة السكانية العالية وأنها عاصمة الولاية، وتأتي في المرتبة الثانية بلدية القرارة حيث قدرت مشاريعها 136 مشروع و380 منصب شغل، فحين تأتي في المرتبة الثالثة بلدية الضاية بن ضحوة بحصة قدرت بـ126 مشروع و332 منصب عمل، تليها مباشرة بلدية بريان بـ99 مشروع و283 منصب عمل، وبلدية بونورة بحصة من المشاريع قدرت بـ50 مشروع و130 منصب عمل، كما أن هناك عدة بلديات ساهمت بخلق مناصب شغل زيادة عن عدد المشاريع الممولة تمثلت في بلديات متليلي، المنيعة، زلفانة، العطف، حاسي لفحل، المنصورة، سبسب، حاسي القارة.

كما نلاحظ أن:

- ✓ كل المشاريع خلاقة لمنصب العمل زيادة عن صاحب المشروع؛
- ✓ كل بلديات الولاية استفادت من خدمات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ولكن بنسب مختلفة حسب المشاريع؛

من خلال المعطيات نستنتج أن المرأة في ولاية غرداية برهنت على وجودها من خلال 126 مشروع ممول خلال الفترة (2014-2018) وخلقها لـ351 منصب شغل، ما يدل على وعيها ونضجها الفكري بمساهمتها في تنمية منطقتها وتحقيق طموحاتها وإثبات وجودها، وهذا ما يمكن اعتباره مؤشر لضرورة الاهتمام أكثر باحتياجات العنصر النسوي في مجال إنشاء المقاولة لتغيير واقع المرأة وترقية الاستثمار.

المطلب الثالث: حصيلة نشاط وكالة غرداية و صيغ التمويل والقرض الإضافي

منذ انطلاق نشاط الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب بغرداية حققت العدد من الانجازات، سواء من حيث عدد المشاريع الممولة أو عدد مناصب الشغل المستحدثة، و فما يلي أرقام تعكس نشاط وكالة غرداية خلال الفترة من 2014-2018.

الجدول رقم (10): حصيلة نشاطات وكالة غرداية خلال الفترة (2014-2018)

	2014		2015		2016		2017		2018		المجموع	
	المجموع	اناث	المجموع	اناث	المجموع	اناث	المجموع	اناث	المجموع	اناث	المجموع	اناث
عدد الملفات الودعة	528	79	370	53	146	32	65	8	110	8	1219	180
عدد الملفات الممولة	443	43	264	40	127	23	64	14	49	6	947	126
عدد مناصب العمل	1258	133	642	111	317	56	174	36	125	15	2516	351

المصدر: من إعداد الطالب بناء معطيات مصلحة الاحصاء بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب – غرداية

من خلال الجدول السابق نلاحظ أنه في سنة 2014 تم إيداع 528 ملف، وبعد الدراسة التقنو اقتصادية للملفات تم قبول 443 ملف واستحداث 1258 منصب عمل، وفي سنة 2015 تم تسجيل تراجع عدد الملفات المودعة حيث تم إيداع 370 ملف بعد الدراسة تم قبول 264 ملف واستحداث 642 منصب شغل، واستمر التراجع في عدد الملفات المودعة خلال السنوات 2016 و2017 و2018 وانعكس ذلك على عدد الملفات المقبولة ومناصب شغل المستحدثة، ويعود سبب هذا التدهور إلى تجميد لبعض القطاعات خاصة قطاع الخدمات والمتمثلة في (نقل التبريد، نقل البضائع، نقل المسافرين)، وبالتالي تم رفض الملفات الموجهة لهذه الأنشطة، وكذا بسبب تشبع السوق في بعض الأنشطة على غرار المخابز، وكذا لتدهور الأوضاع الاقتصادية الناجمة عن تدهور أسعار البترول.

وبالرغم من التراجع المسجل والراجع إلى الحالة الاقتصادية للبلد إلا أننا نلاحظ تطور ايجابي في سنة 2018 بالمقارنة بالسنة الماضية 2017 فيما يتعلق بالملفات المودعة.

الجدول رقم (11): أهم الأرقام الخاصة بعدد الملفات المودعة بين سنتي (2018–2017)

قطاع النشاط	الملفات المودعة 2018	الملفات المودعة 2017	النسبة المئوية %
الصناعة	**24**	**8**	**200**
البناء والأشغال العمومية	**11**	**10**	**10**
الفلاحة	**18**	**11**	**64**
الخدمات	**52**	**34**	**53**
الحرف	**5**	**2**	**150**
المجموع	**110**	**65**	**69**
منهم نساء	**8**	**8**	**0**

المصدر: من إعداد الطالب

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن هناك تطور ايجابي في عدد الملفات المودعة مقارنة بالسنة الماضية بمعدل 69% وهذا راجع لعدة عوامل منها :

1. دور الأنشطة التي تقوم بها الوكالة من المشاركة في المعارض و القوافل الإعلامية وكذا أيام الاستقبال المخصصة لشرح عمل الوكالة ودورها للشباب.
2. دور دار المقاولاتية المنشأة على مستوى الجامعة (جامعة غرداية).

3. فتح المجال لحاملي الشهادات الجامعية بإنشاء مؤسساتهم الخاصة و إن كانت في غير تخصصهم شريطة توفر معرفة في النشاط المستهدف والخضوع لتكوين لخمسة أيام في مجال تسيير المؤسسة.

وفيما يتعلق بعدد مناصب العمل سجلنا العلاقة الطردية بينها وبين عدد المشاريع الممولة؛ فإذا رادت هذه الأخيرة زاد عدد مناصب الشغل.

❖ **صيغ التمويل و القرض الإضافي:**

إن هدف الوكالة هو تخفيض من حدة البطالة في أوساط الشباب، والاستفادة من كفاءاتهم وخبرتهم، ثم ترقية المقاولة، وحتى يتم ذلك في أحسن الظروف، قامت الوكالة بتقديم إعانات مالية وامتيازات جبائية للشباب المقاول لتشجيعهم للقيام بمشاريعهم الخاصة من جهة واستحداث مناصب شغل من جهة أخرى.

1- صيغ تمويل المشاريع

الجدول رقم (12) يبين صيغ التمويل من طرف وكالة غرداية

	2014	2015	2016	2017	2018
عدد المشاريع	443	264	127	64	49
التمويل الثنائي	7	7	11	11	7
التمويل الثلاثي	436	257	116	53	42

المصدر: من إعداد الطالب بناء معطيات مصلحة الاحصاء بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب – غرداية

من الجدول نلاحظ أن كل مشروع يعتمد على صيغة يكون البنك وسيطا فيها، حيث نلاحظ التوجه الكبير لمقاولي الوكالة لهذه الصيغة مقارنة بالتمويل الثنائي، نظرا لانخفاض نسبة المساهمة الشخصية لهم والتي تقدر بـ1% و 2%.

2- القرض الإضافي:

الجدول رقم (13) يبين القرض الاضافي طرف وكالة غرداية

	2014		2015		2016		2017		2018	
القرض الاضافي	**العدد**	**المبلغ (دج)**	**العدد**	**المبلغ (دج)**	**العدد**	**المبلغ (دج)**	**العدد**	**المبلغ (دج)**	**العدد**	**المبلغ (دج)**
سيارة ورشة	23	/	10	5000000.00	02	1000000.00	03	1500000.00	07	3500000.00
قرض الايجار	54	/	30	15000000.00	17	8500000.00	04	2000000.00	01	500000.00

المصدر: من إعداد الطالب بناء معطيات مصلحة الاحصاء بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب – غرداية

إضافة إلى المشاريع الممولة قامت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بتمويل حسب الصيغة الجديدة المدرجة في الجهاز والمسماة "القرض الإضافي" المتمثلة في سيارات ورشة قروض للكراء.

3- مستوى الدراسي للمستفيدين من وكالة غرداية

إن تمويل المشاريع المقبولة شملت جميع شرائح المجتمع بمختلف مستوياتهم العلمية والأكاديمية والجدول الآتي يوضح ذلك:

الجدول رقم (14) يبين المستوى الدراسي للمستفيدين من الوكالة غرداية

	2014	2015	2016	2017	2018
التكوين المهني	//	68	113	47	33
المتوسط	//	104	//	//	//
ابتدائي	//	15	//	//	//
الثانوي	//	52	//	//	//
الجامعي	//	25	14	17	16
المجموع	//	**264**	**127**	**64**	**49**

المصدر: من إعداد الطالب بناء معطيات مصلحة الاحصاء بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب – غرداية

نلاحظ من الجدول استفادة خرجي التكوين المهني على أعلى نسبة من المشاريع المقولة.

4- تكوين اصحاب المشاريع.

في إطار مساعدة أصحاب المشاريع على تسيير مؤسستهم المصغرة، قامت الوكالة خلال سنة 2017 بتكوين 39 صاحب مشروع.

الجدول رقم (15): يبين تكوين أصحاب المشاريع في كيفية التسيير لسنة 2017

عدد حصص التكوين	عدد المتكونين	الفلاحة	الحرف	الخدمات	الصناعة	مهن حرة	أشغال البناء
06	**39**	15	01	14	03	01	05

المصدر: من إعداد الطالب بناء معطيات مصلحة الاحصاء بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب – غرداية

خلاصة

إن الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية غرداية كأحد الهياكل التي انتهجتها الجزائر لإنشاء ودعم المقاولاتية وتمويل المشاريع الاستثمارية، وذلك بالنظر للدّور الذي تلعبه من خلال التطرق إلى الامتيازات والإعانات المالية التي تمنحها، والنتائج التي حققتها حيث كان لها فضل كبير في تطوير الاستثمار وزيادة عدد المستثمرين وتشغيل الشباب والقضاء على نسبة معتبرة من البطالة.

ولكن بالرغم من الإيجابيات التي حققتها الوكالة إلا أنها شهدت تراجع سنة 2015 إلى الآن بسبب تجميد النشاطات، وبالتالي لم ترقى إلى المستوى المتوقع منها، وهذا لعدة عراقيل قد تكون سياسية، أو اجتماعية، أو اقتصادية حالت دون الوصول إلى تحقيق باقي الأهداف.

خاتمة

خاتمة :

1. الاستنتاج العام:

من خلال دراستنا لموضوع المقاولاتية توصلنا إلى أن الجزائر أصبحت تنظر إلى المشاريع الاستثمارية على أنها حتمية، وأداة للنمو الاقتصادي، لذلك قامت بإنشاء هيئات ووكالات لدعم وترقية المقاولاتية، فكان إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من أهم الوكالات لترقية ونشر الفكر المقاولاتي، وتشكل أحد الحلول ضمن سلسلة من التدابير الموجهة للتخفيف من حدة البطالة، وادماج الفئات الشابة في الحياة العملية واستحداث فرص عمل، وبالتالي ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية، إلا أن النتائج المحصل عليها تبقى نتائج غير مرضية على مستوى ولاية غرداية، فبالرغم من أن نشاط الوكالة يغطي كافة النشاطات، ويوفر كافة المستلزمات لإنشاء المؤسسات التي من شأنها توفير مناصب شغل، نجد أن حجم المشاريع الممولة لا يتماشى مع الإمكانيات المتوفرة، والمناصب المستحدثة غير كافية، ما يدعوا إلى ضرورة استحداث إجراءات إضافية تصل إلى محاولة توفير المناخ الملائم، لاستحداث مناصب عمل دائمة بما يتماشى مع احتياجات السوق وخصوصية كل قطاع.

2. نتائج الدراسة:

من خلال هذه الدراسة يمكن استخلاص النتائج التالية:

- إن للمقاولاتية دور كبير في تحريك عجلة النشاط الاقتصادي، إذ تعتبر المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي المنشود من خلال تجسيد المشاريع على أرض الواقع؛
- ان للمقاولاتية أهمية في استغلال وتفجير الطاقات والقدرات الكامنة لدى الشباب التي تخلق القيمة المضافة للنشاط الاقتصادي بما يخدم مصالحهم ومصالح البلد؛
- أن هيئات وأجهزة دعم المقاولاتية (الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب) تحتل مكانة مهمة في الاقتصاد، من خلال مساهمتها الفعالة في التشغيل وخلق القيمة المضافة من خلال المشاريع الخلاقة غير النمطية، وتعتبر كل من النتيجتين إثبات لصحة الفرضية الأولى والثالثة؛
- تحظى المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب إلى مرافقة من قبل مختصين وخبراء وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية.
- أن الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب كبرنامج حكومي دّعم الشباب ودمجهم في الحياة المهنية وساهم بفعالية في حل جزء من مشكل البطالة والتشغيل في ولاية غرداية، وتحقيق بعض الاحتياجات المحلية مما أدى إلى تشبع بعض القطاعات محليا؛ وتجميدها، كما ساهم في ترقية وتحقيق الطموحات المستقبلية للشباب والنهوض بالقطاع الاستثماري، وتعتبر كل من النتيجتين إثبات لصحة الفرضية الثالثة؛
- أن التنوع الذي وفرته الوكالة في الأنشطة سمح بأن تعود بعض القطاعات التي بدأت تنسى وفي طريق الاندثار إلى الظهور مرة أخرى، وبصفة جديدة وحديثة؛

- أن التسيير العقلاني للمشروع الاستثماري يفرض شخصية المستثمر، ويغير وضعيته ويكسبه مكانة تليق به مستقبلا، وتعطيه شعور بالمسؤولية إتجاه نفسه ومجتمعه لتحقيق الاندماج التام في الحياة المهنية؛

3. التوصيات

بناءا على ما تقدم يمكن أن نقدم بعض التوصيات المتمثلة في:

- تنويع مجالات الاستثمار للمساهمة في التنمية الاقتصادية، وادخال استثمارات جديدة محل التي تم تجميدها بما يتماشى مع النسيج الاقتصادي للولاية؛
- تحفيز وتشجيع العنصر النسوي على الاستثمار، وابراز قدراته في مجالات له الكفاءة فيها؛
- تكثيف أنشطة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من خلال المعارض والقوافل الإعلامية وكذا أيام الاستقبال المخصصة لشرح عمل الوكالة ودورها للشباب؛
- تفعيل دور دار المقاولاتية على مستوى الجامعة؛
- إدراج مقياس المقاولاتية في برامج التكوين المهني؛
- فتح المجال لحاملي الشهادات الجامعية بإنشاء مؤسساتهم الخاصة وإن كانت في غير تخصصهم شريطة توفر معرفة في النشاط المستهدف، والخضوع للتكوين في مجال التسيير؛

4. **الآفاق المستقبلية للدراسة** :

على ضوء النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذه الدراسة يمكن أن نطرح إشكاليات جديدة تعد مكملة لموضوعنا وتتمثل فيما يلي:

- أثر الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب على معدلات البطالة؛
- التكوين المقاولاتي ودوره في نجاح المشاريع المقاولاتية؛
- مساهمة تدريس مقياس المقاولاتية بالجامعة في دعم المقاولاتية؛
- مساهمة دار المقاولاتية في دعم المقاولاتية؛

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولاً: الجرائد الرسمية:

1- المرسوم التنفيذي قم 15-156 المؤرخ في 28 شعبان عام 1436 هـ/ لـ16 يونيو سنة 2015 يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 03-290 المؤرخ في 09 رجب عام 1424هـ/ لـ 06 سبتمبر 2003 الذي يحدد شروط الاعانة المقدمة للشباب ذوي المشاريع ومستواها، الجريدة الرسمية، العدد 33، الصادرة بتاريخ 15 رمضان عام 1436 هـ / 28 يونيو 2015.

2- المرسوم الرئاسي رقم 03 - 514 المؤرخ في 06 ذي القعدة عام 1424 الموافق ل 30 ديسمبر سنة 2003 المتمم و المعدل بموجب المرسوم الرئاسي رقم 10 - 156 المؤرخ في 07 رجب 1431 الموافق ل 20 جوان 2010 المتعلق بدعم إحداث النشاطات و توسيعها من طرف البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين ثلاثين (30) و خمسين (50) سنة، الجريدة الرسمية، العدد 39، صادرة بتاريخ 10 رجب عام 1431 هـ /23 يونيو سنة 2010.

3- المرسوم التنفيذي رقم 05-165 المؤرخ في 24 ربيع الأول عام 1426 هـ الموافق لـ 03 مايو 2005، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية، العدد 32، الصادرة بتاريخ 25 ربيع الأول 1426 هـ/04 مايو 2005.

4- المرسوم الرئاسي رقم 04-134 المؤرخ في 29 صفر عام 1425 هـ الموافق لـ 19 أفريل 2004 يتضمن القانون الساسي لصندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، العدد 27، الصادرة بتاريخ 08 ربيع الأول عام 1425 هـ/ 28 أبريل سنة 2004.

5- المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 29 ذي القعدة عام 1424 هـ الموافق لـ 22 يناير 2004، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية، العدد 06، الصادرة بتاريخ 3 ذو الحجة 1424 هـ/25 يناير 2004.

6- المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1417 الموافق 8 سبتمبر سنة 1996، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الساسي. الجريدة الرسمية، العدد 52، 27 ربيع الثاني1417هـ/ 11 سبتمبر 1996.

ثانياً: الكتب:

1. فايز جمعة صالح النجار، عبد الستار محمد العلي، **الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

2. عامر خربوطلي، **ريادة الأعمال وإدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة**، الجامعة الافتراضية السورية،

سوريا، 2018.

3. سعد عبد الرسول محمد، **الصناعات الصغيرة كمدخل لتنمية المجتمع المحلي**، المكتب العلمي للنشر والتوزيع، مصر، 1998.

ثالثاً: البحوث الجامعية:

1- أحمد بوعلام، **المقاولاتية ودورها في تطوير قطاع السياحة في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير والعلوم المالية والمحاسبية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2018/2017.

2- محمد علي الجودي، **نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي**، أطروحة دكتوراه علوم، غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015/2014.

3- صورية بن فرحات، **دور المهارات المقاولاتية في تفعيل التوجه المقاولاتي لدى الشاب**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، الجزائر، 2015/2014.

4- محمد قوجيل، **دراسة وتحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، الجزائر، 2016/2015.

5- حمزة لفقير، **روح المقاولة وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2017/2016.

6- تومية وراس، **تقييم التمويل المهيكل من طرف الدولة في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر اكاديمي (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتسير والعلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، الجزائر، 2015/2014.

7- زينب وسطاني، **دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في ترقية الاستثمار**، مذكرة مكملة ضمن متطلبات ماستر أكاديمي (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسير، جامعة أم البواقي، لجزائر، 2016/2015.

الانترنيت

1- وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، **التعرف على الوكالة**، 2019/08/27،
https://www.angem.dz/ar/article/presentation/

2- وزارة الصناعة والمناجم، **من نحن**، 2019/8/27،

http://www.andi.dz/index.php/ar/a-propos

3- وزارة الصناعة والمناجم، **الهيئات الداعمة للصناعة**، 2019/08/27،
http://www.mdipi.gov.dz/?%D8%A7%D9%84%D9%88%D9%83%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9,286

4- وزارة الصناعة والمناجم، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) ، **2019/08/27**،
http://www.mdipi.gov.dz/?%D8%A7%D9%84%D9%88%D9%83%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9,302

5- وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، **الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة**، 2019/08/27،
https://www.cnac.dz/site_cnac_new/Web%20Pages/Ar/AR_PresentationCNAC.aspx

6- الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب،
http://www.ansej.org.dz/index.php/fr/support/documents Le 03/09/2019

الملاحق

الملحق رقم (01): يبين استمارة التسجيل

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي
الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
ANSEJ

هنا تلصق الصورة

إستمارة التسجيل

المسير

أنا الممضي(ة) أسفله:

الإسم: اللقب:

الجنس ذكر أنثى اللقب الأصلي:

ابن (ة): و

تاريخ الميلاد: رقم شهادة الميلاد:

بلدية الميلاد: ولاية الميلاد:

العنوان الشخصي الحالي: بلدية:

ولاية: البريد الالكتروني: الهاتف: رقم بطاقة التسجيل (ANEM):

المؤهل أوالشهادة: جامعي التكوين مهني أخر

الشهادة أو المؤهل المتحصل عليها:

العنوان التجاري إن وجد:

أطلب الإعانات المالية و الامتيازات الجبائية الممنوحة في إطار برنامج الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لتحقيق مشروع:

في إطار التمويل : الثلاثي: الثنائي: الذاتي:

الإعانات المالية المطلوبة:

القرض بدون فائدة العادي:

القرض بدون فائدة للكراء: القرض بدون فائدة لعربات ورشة القرض بدون فائدة للمكاتب الجماعية

أصرح بشرفي أنني:

- لا أمارس أي نشاط ذي أجرة أو من دون أجرة عند ايداع الملف على مستوى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.
- غير مسجل على مستوى مراكز التكوين أو المعاهد أو الجامعة عند ايداع الملف على مستوى الوكالة.
- لم أستفيد من اعانة الدولة في نطاق انجاز مشروع/ انشاء مؤسسة مصغرة / خلق نشاط.
- مسجل على مستوى الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM) بطاقة سارية المفعول .

إسم و لقب المسير.....

الإمضاء

- كل تصريح كاذب يؤدي تلقائيا إلى إلغاء التسجيل المعني مع إمكانية الملاحقة القضائية بناءً على المادة 223 من قانون العقوبات.

يملأ من طرف مسير المؤسسة

جدول ملخص التجهيزات والخدمات المطلوبة
(التفصيل في الملحق)

التعيين	المبلغ الاجمالي (TTC)
التجهيزات	
معدات النقل (إن وجد) (مع إحتساب الرسم على السيارة)	
التأمين متعدد المخاطر للمعدات	
التأمين عن جميع المخاطر لمعدات النقل	
فاتورة التهيئة (عند الضرورة)	
رأس المال العامل	

خاص بالوكالة

فرع/ ملحقة: بطاقة التعريف الوطنية رقم:
الصادرة في :.....سلمت من طرف.....

رقم Sieje V3:..... إسم و إمضاء المرافق: تاريخ الايداع:

ملاحظة هامة: - عند ايداع هذه الاستمارة يكون الشاب مرفوق ببطاقة التعريف الوطنية.

هنا تلصق الصورة

الملحق

استمارة التسجيل

شريك

أنا الممضي(ة) أسفله:

الإسم: اللقب:

الجنس ذكر ☐ أنثى ☐ القب الأصلي:

ابن (ة): و

تاريخ الميلاد: رقم شهادة الميلاد:

بلدية الميلاد: ولاية الميلاد:

العنوان الشخصي الحالي: بلدية :

ولاية: البريد الالكتروني: الهاتف: رقم بطاقة التسجيل (ANEM):

المؤهل أوالشهادة: ☐ جامعي ☐ التكوين مهني ☐ أخر

الشهادة أو المؤهل المتحصل عليها:

أصرح بشرفي أنني:

- لا أمارس أي نشاط ذي أجرة أو من دون أجرة عند ايداع الملف على مستوى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.
- غير مسجل على مستوى مراكز التكوين أو المعاهد أو الجامعة عند ايداع الملف على مستوى الوكالة.
- لم أستفيد من اعانة الدولة في نطاق انجاز مشروع/ انشاء مؤسسة مصغرة / خلق نشاط.
- مسجل على مستوى الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM) بطاقة سارية المفعول .

إسم و لقب المعني.....

الإمضاء

- كل تصريح كاذب يؤدي تلقائيا إلى إلغاء التسجيل المعني مع إمكانية الملاحقة القضائية بناءً على المادة 223 من قانون العقوبات.

خاص بالوكالة

فرع/ ملحقة:	بطاقة التعريف الوطنية رقم: الصادرة في :.....سلمت من طرف.....
رقم Sieje V3:.....	إسم و إمضاء المرافق: تاريخ الايداع:

ملاحظة هامة: - عند ايداع هذه الاستمارة يكون الشاب مرفوق ببطاقة التعريف الوطنية.

ملحق

خاص بالوكالة

رقم Sieje V3:

إسم و إمضاء المرافق:

تاريخ الايداع:

يملأ من طرف مسير المؤسسة

كشف التهيئة

الرقم	التعيين	المبلغ مع إحتساب الرسم على القيمة المضافة

إسم و لقب المسير.....

الإمضاء

ملحق

خاص بالوكالة

رقم SiejeV3:

إسم و إمضاء المرافق:

تاريخ الإيداع:

قائمة المعدات و الخدمات المطلوبة: يملأ من طرف مسير المؤسسة

المورد: .....

الرقم	العتاد	الكمية	سعر الوحدة (TTC)	السعر الإجمالي (TTC)

إسم و لقب المسير.....

الإمضاء

الملحق رقم (02): دفتر الشروط

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DU TRAVAIL, DE L'EMPLOI ET DE LA SECURITE SOCIALE

Agence Nationale de Soutien à l'Emploi des Jeunes

ANSEJ

CAHIER DES CHARGES

Adhésion au fichier national des fournisseurs ayant les capacités requises pour la réalisation de prestations liées aux activités à créer par les promoteurs dans le cadre du dispositif ANSEJ

Sommaire

Article 01 : Objet du cahier des charges.

Article 02 : Eligibilité.

Article 03 : Exclusion des fournisseurs.

Article 04 : Publication.

Article 05 : Retrait du cahier des charges.

Article 06 : Langue.

Article 07 : Contenu du dossier.

Article 08 : Dépôt des dossiers.

Article 09 : Ouverture des enveloppes et examen des dossiers.

Article 10 : Complément de dossiers.

Article 11 : Conformité.

Article 12 : Publication du fichier fournisseur.

Article 13 : Obligations.

Article 14 : Textes réglementaires.

Annexes

Lettre d'engagement
Délégation de pouvoirs

Article 01 : Objet du cahier des charges.

Le présent cahier des charges a pour objet de fixer les conditions d'adhésion au fichier national des fournisseurs ayant les capacités requises pour la réalisation de prestations liées aux activités à créer par les promoteurs dans le cadre du dispositifANSEJ.

Article 02 : **Eligibilité.**

Sont éligibles, les fournisseurs :

- Spécialisés dans les domaines des prestations en relation avec les activités à créer par les promoteurs ANSEJ.

- Disposant d'un show-room ou d'un dépôt pour la vente des équipements.

Article 03 : Exclusion des fournisseurs.

Les fournisseurs ayant souscrit au présent cahier des charges déclarent :

- Ne pasêtre en état de faillite, de liquidation, de cessation d'activités, de règlement judiciaire ou de concordat.
- Ne pas faire l'objet d'une procédure de déclaration de faillite, de liquidation, de cessation d'activités, de règlement judiciaire ou de concordat.
- Ne pas faire l'objet d'un jugement ayant autorité de la chose jugée et constatant un délit affectant leur probité professionnelle.
- Etre en règle avec leurs obligations fiscales et parafiscales.
- Ayant justifié du dépôt légal de leurs comptes sociaux.
- N'ayant pas fait une fausse déclaration.
- Ne pas être inscrits sur la liste des entreprises défaillantes, après avoir fait l'objet de décisions de résiliation aux torts exclusifs de leurs marchés, par des services contractants.
- Ne pas être inscrits sur la liste des opérateurs économiques interdits de participer aux marchés publics, prévue dans la réglementation en vigueur ou en situation de gel vis à vis des différents dispositifs de création d'activités.
- Ne pas être inscrits au fichier national des fraudeurs, auteurs d'infractions graves aux législations et règlementations fiscales, douanières et commerciales.
- Ne pas avoir fait objet d'une condamnation pour infraction grave à la législation du travail et de la sécurité sociale.
- Ne pas être en situation irrégulière vis à vis des différents dispositifs de création d'activités.

Article 04 : Publication.

L'avis du retrait du cahier des charges relatif à l'adhésion au fichier national des fournisseurs ayant les capacités requises pour la réalisation de prestations liées aux activités à créer par les promoteurs dans le cadre du dispositif ANSEJ est publié par voie

d'affichage au niveau des structures locales de l'ANSEJ, des communes et à travers le site web de l'ANSEJ (www.ansej.org.dz).

Article 05: Retrait du cahier des charges.

Le retrait du cahier des charges doit s'effectuer par le fournisseur ou son représentant au niveau des structures locales de l'ANSEJ ou par téléchargement à travers le site web www.ansej.org.dz.

Article 06 : Langue.

Le dossier du fournisseur, ainsi que le courrier et tous les documents qui s'y rapportent et qui sont échangés entre les fournisseurs et l'ANSEJ, peuvent être rédigés en langue arabe ou en langue française.

Article 07 : Contenu du dossier.

Le dossier du fournisseur doit comprendre les pièces suivantes:

- La lettre d'engagement renseignée et dûment signée (ci-joint modèle).
- L'attestation justifiant l'existence d'un show-room ou d'un dépôt.
- La demande d'adhésion au fichier national des fournisseurs ayant les capacités requises pour la réalisation de prestations liées aux activités à créer par les promoteurs dans le cadre du dispositif ANSEJ.
- La copie du statut de l'entreprise pour les candidats ayant la qualité de société.
- La délégation de pouvoirs désignant un signataire (ci-joint modèle).
- Les attestations de mise à jour (CNAS, CASNOS) valides.
- L'extrait de rôle apuré ou avec échéancier.
- L'attestation de situation fiscale délivrée par les services des impôts concernés, pour les fournisseurs de droit Algérien.
- Le registre de commerce, la carte fellah, la carte d'arisan, etc.
- L'attestation de dépôt légal des comptes sociaux délivrée par les services du centre national du registre de commerce (CNRC) pour les sociétés commerciales dotées de la personnalité morale de droit algérien.
- Le numéro d'identification fiscale.
- L'agrément et le certificat de qualification, le cas échéant.
- La référence d'immatriculation bancaire (RIB).
- Le présent cahier des charges, daté, signé et paraphé par le fournisseur.

Le fournisseur est tenu d'actualiser les documents cités ci-dessus dont la durée de validité est déterminée, après leur expiration.

Article 08 : Dépôt des dossiers.

Le fournisseur doit déposer son dossier au niveau de l'antenne de wilaya de l'ANSEJ de sa localisation, dans une enveloppe fermée portant les mentions :

Nom du fournisseur : .....
Adresse du fournisseur : .....
Adhésion au fichier national des fournisseurs ayant les capacités requises pour la réalisation de prestations liées aux activités à créer par les promoteurs dans le cadre du dispositif ANSEJ.

Un accusé de réception doit être délivré au fournisseur.

Article 09 : Ouverture des enveloppes et examen des dossiers.

L'ouverture des enveloppes et examen des dossiers se fera par des " commissions ad-hoc"désignées par le Directeur Général au niveau des antennes de wilayas de l'ANSEJ.

Article 10 : Complément de dossiers.

Les fournisseurs dont les dossiers sont incomplets sont invités par écrit à compléter leurs dossiers, dans un délai maximum de dix (10) jours à compter de la date d'ouverture des enveloppes, sous peine de rejet de leurs dossiers.

Article 11 : Conformité.

Tout dossier non conforme au cahier des charges et tout fournisseur non éligible seront écartés du fichier.
Dans le cas du rejet du dossier pour non-conformité, le fournisseur peut déposer un autre dossier après la levée des réserves et le traitement se fait dans les mêmes formes.

Article 12: Publication du fichier fournisseur.

La liste des fournisseurs retenus sera publiée sur le site web de l'ANSEJ et sera mise à jour périodiquement dans les mêmes formes.

Article 13 : **Obligations.**

Les fournisseurs retenus doivent :

- Se conformer aux procédures mises en place par l'Agence relative à la commande et aux délais de la réalisation des prestations.
- Se conformer aux clauses de la convention à passer avec les promoteurs[1].

Article 14 : Textes réglementaires.

[1] Consulter le site web de l'ANSEJ.

Le présent cahier des charges est soumis aux dispositions législatives et réglementaires en vigueur.

Fait à ……. le…….

Le fournisseur(Nom,Prénom,
Qualité et Cachet du signataire).

ANNEXES

LETTRE D'ENGAGEMENT

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة العمل و التشغيل والضمان الاجتماعي
الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
ANSEJ

LETTRE D'ENGAGEMENT

1/ Identification de l'institution :

L'Agence Nationale de Soutien à l'Emploi des Jeunes (ANSEJ).
Antenne de : .....

2/ Objet du cahier des charges :Adhésion au fichier national des fournisseurs ayant les capacités requises pour la réalisation de prestations liées aux activités à créer par les promoteurs dans le cadre du dispositif ANSEJ.

3/ Objet de la candidature :

La présente déclaration est présentée dans le cadre de l'adhésionau fichier national des fournisseursayant les capacités requises pour la réalisation de prestations liées aux activités à créer par les promoteurs dans le cadre du dispositif ANSEJ.

4/ Présentation du candidat (fournisseur):

Nom, prénom, nationalité, date et lieu de naissance du signataire, ayant qualité pour engager la société à l'occasion de l'adhésion au fichier national des fournisseursayant les capacités requises pour la réalisation de prestations liées aux activités à créer par les promoteurs dans le cadre du dispositif ANSEJ.

.....
.....
.....,
agissant :
En son nom et pour son compte ☐

Au nom et pour le compte de la société qu'il représente ☐

4-1/ Candidat personne physique ☐ **:**

Adresse, n° de téléphone, n° de fax, adresse électronique, numéro d'identification statistique (NIS) pour les entreprises de droit algérien :

.....
.....

.....
.....

Forme juridique de la société : .....

4-2/ Candidat personne morale (entreprise) ☐:

Nombre d'associés (en chiffres et en lettres) : .....
.....

Dénomination de la société : .....

Adresse, n° de téléphone, n° de fax, adresse électronique, numéro d'identification statistique (NIS) pour les entreprises de droit algérien:
.....
.....
.....

Forme juridique de la société : .....

5/ Déclaration du candidat :

Le candidat déclare qu'il n'est pas exclu ou interdit de participer à la candidature :

- pour avoir refusé de compléter son offre ou du fait qu'il s'est désisté de l'exécution d'un marché public ;
- du fait qu'il soit en état de faillite, de liquidation, de cessation d'activité ou du fait qu'il fait l'objet d'une procédure relative à l'une de ces situations ;
- pour avoir fait l'objet d'un jugement ayant autorité de la chose jugée constatant un délit affectant sa probité professionnelle ;
- pour avoir fait une fausse déclaration ;
- du fait qu'il soit inscrit sur la liste des entreprises défaillantes ;
- du fait qu'il soit inscrit sur la liste des opérateurs économiques interdits de participer aux marchés publics ;
- du fait qu'il soit inscrit au fichier national des fraudes, auteurs d'infractions graves aux législations et réglementations fiscales, douanières et commerciales ;
- pour avoir fait l'objet d'une condamnation définitive par la justice pour infraction grave à la législation du travail et de la sécurité sociale ;
- Du fait qu'il ne soit pas en règle avec ses obligations fiscales, parafiscales et envers l'organisme en charge des congés payés et du chômage intempéries des secteurs du bâtiment, des travaux publics et de l'hydraulique, le cas échéant, pour les entreprises de droit algérien et les entreprises étrangères ayant déjà exercé en Algérie ;
- Pour n'avoir pas effectué le dépôt légal des comptes sociaux, pour les sociétés de droit algérien

Non ☐ Oui ☐

Dans la négative (à préciser) : .....
.....

.....
.....

Forme juridique de la société : .....

4-2/ Candidat personne morale (entreprise) ☐:

Nombre d'associés (en chiffres et en lettres) : .....
.....

Dénomination de la société : .....

Adresse, n° de téléphone, n° de fax, adresse électronique, numéro d'identification statistique (NIS) pour les entreprises de droit algérien:
.....
.....
.....

Forme juridique de la société : .....

5/ Déclaration du candidat :

Le candidat déclare qu'il n'est pas exclu ou interdit de participer à la candidature :

- pour avoir refusé de compléter son offre ou du fait qu'il s'est désisté de l'exécution d'un marché public ;
- du fait qu'il soit en état de faillite, de liquidation, de cessation d'activité ou du fait qu'il fait l'objet d'une procédure relative à l'une de ces situations ;
- pour avoir fait l'objet d'un jugement ayant autorité de la chose jugée constatant un délit affectant sa probité professionnelle ;
- pour avoir fait une fausse déclaration ;
- du fait qu'il soit inscrit sur la liste des entreprises défaillantes ;
- du fait qu'il soit inscrit sur la liste des opérateurs économiques interdits de participer aux marchés publics ;
- du fait qu'il soit inscrit au fichier national des fraudes, auteurs d'infractions graves aux législations et réglementations fiscales, douanières et commerciales ;
- pour avoir fait l'objet d'une condamnation définitive par la justice pour infraction grave à la législation du travail et de la sécurité sociale ;
- Du fait qu'il ne soit pas en règle avec ses obligations fiscales, parafiscales et envers l'organisme en charge des congés payés et du chômage intempéries des secteurs du bâtiment, des travaux publics et de l'hydraulique, le cas échéant, pour les entreprises de droit algérien et les entreprises étrangères ayant déjà exercé en Algérie ;
- Pour n'avoir pas effectué le dépôt légal des comptes sociaux, pour les sociétés de droit algérien

Non ☐ Oui ☐

Dans la négative (à préciser) : .....
.....

Le candidat déclare qu'il n'est pas en règlement judiciaire et que son casier judiciaire datant de moins de trois (3) mois porte la mention « néant ». Dans le cas contraire, il doit joindre le jugement et le casier judiciaire. Dans le cas où l'entreprise fait l'objet d'un règlement judiciaire ou de concordat, le candidat déclare qu'il est autorisé à poursuivre son activité.

Le candidat déclare qu'il :

- Est inscrit au registre de commerce ☐ ou ;
- Est inscrit au registre de l'artisanat et des métiers, pour les artisans d'art ☐ ou ;
- Détient la carte professionnelle d'artisan ☐ ou ;
- Est dans une autre situation (à préciser) .....

Dénomination exacte et adresse de l'organisme, numéro et date d'inscription : .....
.....
.....

Le candidat déclare qu'il détient le numéro d'identification fiscale suivant : ....., délivré par ..... le ....., pour les entreprises de droit algérien et les entreprises ayant déjà exercé en Algérie.

Le candidat déclare qu'il n'existe pas de privilèges, nantissements, gages et/ou hypothèques inscrits à l'encontre de l'entreprise.

Non ☐ Oui ☐

Dans l'affirmative : (préciser leur nature et joindre copie de leurs états, délivrés par une autorité compétente) .....
.....

Le candidat déclare que la société n'a pas été condamnée en application de l'ordonnance N° 03-03 du 19 Joumada El Oula 1424 correspondants au 19 juillet 2003 relative à la concurrence ou en application de tout autre dispositif équivalent :

Non ☐ Oui ☐

Dans l'affirmative : (préciser la cause de la condamnation, la sanction et la date de la décision, et joindre copie de cette décision) .....
.....
.....

6/ Signature du candidat (personne physique ou société):

J'affirme, sous peine de résiliation de plein droit du cahier des charges ou de sa mise en régie aux torts exclusifs de la société, que ladite société ne tombe pas sous le coup des interdictions édictées par la législation et la réglementation en vigueur.

Certifie, sous peine de l'application des sanctions prévues par la réglementation en vigueur que les renseignements fournis ci-dessus sont exacts.

Nom, Prénom, Qualité du signataire	Lieu et date de signature	Signature

N.B :

- Cocher les cases correspondant à votre choix.
- Les cases correspondantes doivent obligatoirement être remplies.
- Lorsque le candidat est une personne physique, il doit adapter les rubriques spécifiques aux sociétés, à l'entreprise individuelle.

Délégation de pouvoirs

Délégation de pouvoirs

Je soussigné :

NOM : ……..

PRENOM : ……..

QUALITE : ……

STATUT DE L'ENTREPRISE :……..

ADRESSE EXACTE DU SIEGE SOCIAL :……

Donne pouvoirs à :
NOM : ……

PRENOM : ……

DATE DE NAISSANCE : ……

LIEU DE NAISSANCE : ……..

NATIONALITE : ……

QUALITE :……

A l'effet de signer tous documents du cahier des charges relatifs à l'Adhésion au fichier national des fournisseurs ayant les capacités requises pour la réalisation de prestations liées aux activités à créer par les promoteurs dans le cadre du dispositif ANSEJ.

Fait à ..... le……..

Le fournisseur (Nom, Prénom,

Qualité et Cachet du signataire)